جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: المالية والمحاسبة التخصص: التدقيق ومراقبة تسيير

فعالية التدقيق المالي على تحليل القوائم المالية

-دراسة حالة بمكتب محافظ حسابات-

مقدمة من طرف الطالبة:

*محمدي ايمان

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مخفي امين	تعليم العالي	جامعة مستغانم
مقررا	مرحوم محمد الحبيب	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	مكاوي محمد الامين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية:2021/2020

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: المالية والمحاسبة **التخصص: التدقيق ومراقبة تسيير**

فعالية التدقيق المالي على تحليل القوائم المالية

-دراسة حالة بمكتب محافظ حسابات-

مقدمة من طرف الطالبة:

*محمدي ايمان

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مخفي امين	تعليم العالي	جامعة مستغانم
مقررا	مرحوم محمد الحبيب	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	مكاوي محمد الامين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية:2021/2020

كلمة شكر

بداية احمد الله عزوجل الذي منحني القوة والصبر لأتمم هذا العمل المتواضع

أتقدم بجزيل الشكر الى الأستاذ المشرف «مرحوم محمد الحبيب" الذي أكن له الاحترام والتقدير اعترافا مني بفضله الكبير من خلال اشرافه على مذكرتي والنصائح والارشادات

التي قدمها لي والتي افادتني كثيرا في بحثي.

وارجو من الله ان يوفقني واياه الى ما يحب ويرضى ويجعنا من الذين يرتقون في العلم درجات ولا أنسى كل أستاذ كان لي معدا ،كما أتوجه بالشكر كل موظفي كلية العلوم الاقتصادية،

وكل من ساعدني ولو بكلمة طيبة على انجاز هذا العمل،

واسأل الله ان يعيد عليهم خيرهم باليمن والبركات،

الاهداء

الحمدالله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

أهدي عملي المتواضع هذا والذي وفقني الله في إتمامه إلى:

قرة عيني

إلى من حملتني وهنا على وهن و أهدتني من روحها قبسا، إلى من ربتني على مكارم الأخلاق " أمي الحنونة" أطال الله في عمرها.

إلى من أطفأ ظلمة جهلي و كان خير مرشد لي نحو العلم و المعرفة إلى من ضحى من أجل أن ينير دربي و طريقي إلى معلمي الأول

أبي العزيز" أطال الله في عمره ".

وإلى الركيزة التي أظل ارتكز عليها للصعود أخي ابوبكر.

إلى من جمعني بهم القدر وكانوا خير رفقة لي: أحلام و زهرة.

إلى كافة من ساعدني من قريب و بعيد في إنجاز هذا العمل فجزاهم الله عني خير الجزاء.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	-
الاهداء	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الجداول والأشكال والملاحق	II - I
المقدمة العامة	1-
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق المالي	26-06
تمهيد	06
المبحث الاول: ماهية التدقيق المالي	06
المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق المالي	07
المطلب الثاني: مفهوم التدقيق المالي وانواعه	08
المطلب الثالث: اهداف التدقيق المالي	12
المبحث الثاني: نظام الرقابة الداخلية واهميته في التدقيق المالي	13
المطلب الاول: تعريف نظام الرقابة الداخلية واهميتها	13
المطلب الثاني: أنواع ومكونات نظام الرقابة الداخلية	15
المطلب الثالث: هداف نظام الرقابة الداخلية	20
المبحث الثالث: معايير التدقيق المالي	21
المطلب الأول: المعايير العامة	21
المطلب الثاني :معايير العمل الميداني	23
المطلب الثالث: معايير اعداد التقارير	24
خلاصة الفصل الاول	26
الفصل الثاني : فعالية التدقيق المالي بتحليل القوائم المالية	48-28

تمهيد	28
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية	29
المطلب الاول: مفهوم القوائم المالية	29
المطلب الثاني: اهمية واهداف القوائم المالية	30
المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية	32
المبحث الثاني: اساسيات القوائم المالية	33
المطلب الاول: الاعتراف وقياس القوائم المالية	33
المطلب الثاني: حدود القوائم المالية	34
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في القوائم المالية	35
المبحث الثالث: التحليل المالي وقدرة المدقق على معرفة استمرارية الشركة	36
المطلب الاول: تعريف التحليل المالي	36
المطلب الثاني : الطرق المستخدمة في التحليل المالي	37
المطلب الثالث : دراسة قدرة المدقق باستخدام التحليل المالي على معرفة استمرارية الشركة	45
خلاصة الفصل الثاني	48
الفصل الثالث: دراسة حالة بمكتب محافظ حسابات	69-51
المبحث الأول: تقديم المكتب محل الدراسة	51
المطلب الأول: تقديم مكتب محافظ حسابات	51
المطلب الثاني: الإجراءات التمهيدية في اطار قبول التوكيل او رفضه	53
المطلب الثالث: إجراءات التعرف بالمؤسسة وابداء الراي	54
المبحث الثاني :عرض القوائم المالية لمؤسسة	56
المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي	56
المطلب الثاني: عرض قائمة الدخل	58
المطلب الثالث :عرض الميزانيات المختصرة	60

المبحث الثالث :تحليل القوائم المالية للمؤسسة	62
المطلب الأول :تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي	62
المطلب الثاني :تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية	66
خلاصة	69
الخاتمة	71
قائمة المراجع	73
اللاحق	75
الملخص	79

قائمة الجداول

الاشكال والملاحق

قائمة الجداول الاشكال والملاحق

-1-قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية المالية (الأصول)	57
02	الميزانية المالية (الخصوم)	58
03	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة	59
04	الميزانية المالية المختصرة (الأصول)	60
05	الميزانية المالية المختصرة(الخصوم)	61

-2-قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مستخدمو القوائم المالية	32
02	الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ حسابات	51

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	قائمة الميزانية المالية (الأصول)	
02	قائمة الميزانية المالية (الخصوم)	
03	جدول حساب النتائج	

المقدمة العامة

المقدمة العامة

إن التغير في المنشآت الاقتصادية وحجم أعمالها والانفتاح الاقتصادي بين الدول ونتيجة التطورات التكنولوجية استدعى على هذه المنشآت تقديم تقارير مالية تبين نشاطها خلال السنة المالية حتى يتسنى للأطراف الفاعلة التي ترغب في الاطلاع الاستفادة ولكي تتحقق هذه الاستفادة لابد من قيام شخص مؤهل بالتحقق من محتوى هذه القوائم والتقارير المالية ومدى ملامتها للوضعية المالية للمؤسسة لذلك يتم تدقيق هذه الحسابات من قبل محافظ حسابات والذي بدوره بجب ان يبدي رايه بحيادية واستقلالية حول صحة القوائم المالية.

يلعب التدقيق المالي دور هام في تحقيق التقدم والنمو لإدارة الاقتصادية للوحدات والموارد المملوكة للمجتمع وتخطيط الموارد والقرارات الاقتصادية ولها تأثير كبير في مجتمع أعمال بالدولة وتزداد أهميته كلما زادت معايير الشفافية للشركات الخاصة والعامة،ومن هنا نجد أن مهنة التدقيق قد تصدرت قائمة الخدمات هذا العصر باعتبارها مرآة أداء مالي والاقتصادي وعصب الحياة للشركات،ويساعد التدقيق المالي على زيادة الثقة في القوائم المالية،و تجنب مخاطر الغش والتلاعب في تلك القوائم المالية.
ولتحقيق هذه الثقة يجب أن يقوم بعملية التدقيق شخص مؤهل وعلى درجة عالية من الخبرة والكفاءة التي تمكنه من جمع الأدلة الكافية والمقنعة التي تساعد على تكوين رأيه في مدى صدق وعدالة القوائم المالية للمؤسسة ، وحتى تزداد ثقة المجتمع في مهنة التدقيق لابد أن يقوم بهذه العملية أشخاص يتمتعون بالاستقلالية والموضوعية، وعدم التحيز، فلا قيمة لرأي يصدره مدقق لا يتمتع بالاستقلالية والموضوعية، فاستقلالية المدقق هي حجر الزاوية لإضفاء الثقة في المعلومات وبالتالي هي التي تخلق الطلب على خدمات
لقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات سريعة في مجال التدقيق، أدت إلى زيادة أهميتها، فبعد أن كانت عملية التدقيق مقصورة على تتبع الغش والأخطاء، امتدت إلى جوهر ومضمون القوائم المالية، ثم اتسعت لتشمل كافة المجالات المحاسبية بمفهومها العلمي الحديث.
تعتبر التدقيق فرع من فروع المحاسبة، ظهرت الحاجة إليه للتأكد من سلامة استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية وسلامة القوائم المالية وأنها معدة حسب المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، وأنها تعبر عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
ولهذا سنحاول من خلال بحثنا ان نتدارس فعالية التدقيق المالي على تحليل القوائم المالية

1-الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما تقدم ذكره، يمكن إبراز الإشكالية الرئيسية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي " :**ما مدى فعالية التدقيق المالي بتحليل القوائم المالية؟**

من خلال التساؤل الرئيسي وضمن سياق الإجابة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

1-ما المقصود بالتدقيق المالي؟

2-ما المقصود بالقوائم المالية والتحليل المالي ؟

3-هل يساعد ابداء راي محافظ الحسابات حول القوائم المالية على تحليلها والتعرف بالتعثر المالي؟

3-فرضيات الدراسة:

بغرض الإلمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة عن الأسئلة الفرعية المطروحة، قمنا بالاستعانة بمجموعة من الفرضيات التي يمكن أن تكون أجوبة على الأسئلة الفرعية المطروحة أعالاه وكانت كالتالي:

-1 التدقيق المالي هو عملية فحص للقوائم المالية مع ابداء راي حول المعلومات المالية التي تحتويها

-2-توفر القوائم المالية معلومات محاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد تقارير من قبل محافظ الحسابات.

3-التدقيق وتحليل القوائم المالية يساعد على اتخاذ قرارات اقتصادية.

4-اهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية :

1-توضيح فعالية التدقيق المالي على تحليل القوائم المالية؛

2-نظرا لقلة الدراسات التي اهتمت بدور فعالية التدقيق المالي على تحليل القوائم المالية لذلك تساعد هذه الدراسة وتشجع الباحثين على إجراء دراسات أكثر عمقا للتوصل إلى نتائج أكثر دقة؛

3-تسمح هذه الدراسة بإعطاء صورة واضحة عن فعالية التدقيق المالي على تحليل القوائم المالية؛

5-الهدف من الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية والمهمة والتي تدور عليها جميع محاور البحث ومراحله النظرية والتطبيقية، ونذكر منها :

1-التعريف بالتدقيق المالي وأهميته في المؤسسة؛

2-تحديد فعالية التدقيق المالي على تحليل القوائم المالية ؛

-6 اسباب اختيار الموضوع:

لعل اختيارنا للموضوع يعود لجملة من الأسباب ذاتية والموضوعية اهمها:

-1-الوقوف على مهنة المدقق الخارجي ومعرفة اثارها على تحليل القوائم المالية؛

-2- قلة الدراسات التي تناولت موضوع التدقيق المالي؛

3-القيمة التي يكتسبها هذا الموضوع مع إمكانية مواصلة البحث فيه؛

7-منهج الدراسة:

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي وهذا بهدف الاجابة على الاشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة وذلك من خلال وصف كل من متغيرات الدراسة التدقيق المالي والقوائم المالية وإتباع المنهج التحليلي من أجل تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة وقد تم الاعتماد على الجانب التطبيقي من اجل معرفة مدى فعالية التدقيق المالي بتحليل القوائم المالية.

8-حدود الدراسة:

ويمكن حصره في ثلاث مجالات وهي كالتالي:

- يتمثل الإطار المكاني لهذه الدراسة في مكتب محافظ حسابات؛
- أما الإطار ألزماني الأكاديمي، خلال السنة الجامعية: 2020-**2021**؛
- ركزت هذه الدراسة على فعالية التدقيق المالي على تحليل القوائم المالية؛

9-صعوبات الدراسة:

-نقص الكتب باللغة العربية في هذا المجال؛

-قلة الدراسات الاكاديمية التي تناولت هذا الموضوع في حدود علمنا؛

-قلة المعلومات والمعطيات والمعلومات الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة؛

9-تقسيمات الدراسة:

بناءا على الأهداف والفرضيات الموضوعة سابقا في حدود الإشكالية المطروحة كان الاختيار على التقسيم إلى ثلاثة فصول التي كانت على النحو التالي:

الفصل الأول كانت تحت عنوان الإطار المفاهيمي للتدقيق المالي يعتمد على ثلاث بحوث يعتمد على ماهية التدقيق المالي، نظام الرقابة الداخلية وأهميته في التدقيق المالي، معايير التدقيق المالي.

الفصل الثاني بعنوان مدى فعالية التدقيق المالي بتحليل القوائم المالية تم تقسيمه الى ثلاث مباحث حيث يعتمد على الإطار المفاهيمي للقوائم المالية، أساسيات القوائم المالية، التحليل المالي ومدى قدرة المؤسسة على معرفة استمرارية الشركة.

الفصل الثالث الذي كان حول الدراسة الميدانية لمعرفة مدى فعالية التدقيق المالي بتحليل القوائم المالية بمكتب محافظ حسابات محل الدراسة

الفصل الاول

الإطار المفاهيمي

للتدقيق المالي

تمهيد:

إن التدقيق ميدان واسع، عرف تطورات كبيرة متواصلة منذ بداية نشأتها وحتى يومنا هذا، حيث بدأت هذه العملية من مجرد قراءة للحسابات على أصحاب العمال أو المسئولين حتى يطمئنوا إلى مدى صحتها، ثم تطورت بعد ذلك إلى تسجيل العمليات النقدية وخاصة في الجهات الحكومية للتأكد من صحتها، وظلت هذه العملية في تطور مستمر على مر العصور.

فالتدقيق تمثل الوجه المكمل للعمل المالي والمحاسبي بصفة عامة، على أساس أنها المرآة التي تعكس مدى صدق وصحة وموضوعية نتائج هذا العمل في نهاية الفترة المالية، ومن أجل ذلك تعتبر الأحداث الاقتصادية في إطار مجموعة من القواعد والمعايير التي تحكم مهنة التدقيق. المدقق نوع معين من المحاسبين تتركز مهمته في عملية الفحص ومراجعة وتدقيق نتائج.

ولكي تقوم المؤسسة بهذه المهمة على أكمل وجه وجب أن تتمتع بصفة الحياد والموضوعية في إيصال مختلف التقارير المالية لمن يهمهم الأمر، ولهذا نشأت عملية التدقيق لمساعدة المؤسسة في الإفصاح عن القوائم المالية بكل شفافية

لذلك تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التدقيق المالي،

المبحث الثاني: نظام الرقابة الداخلية

المبحث الثالث: معايير التدقيق المالي

المبحث الأول: ماهية التدقيق المالي

يعتبر التدقيق العملية المنتظمة للحصول على الأدلة على الأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة، بإتباع أسلوب منهجي للوصول إلى رأي فني محايد حول المركز المالي الحقيقي لها .قبل التطرق لمهنة التدقيق المالي والمحاسبي يجب علينا أن نعرف التدقيق ونذكر أنواعه من أجل محاولة أن تكون نظرتنا كامل لكل ما يتعلق بمدقق الحسابات.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى التطور التاريخي للتدقيق المالي، مفهوم التدقيق المالي وأهدافه، وانواع التدقيق المالي

المطلب الاول: التطور التاريخي للتدقيق المالي

نبعت الحاجة إلى رقابة عمل الغير من قديم الزمان وذلك من أجل اكتشاف الأخطاء والاحتفاظ بالأصول، ثم قياس قيم السلع والخدمات المتبادلة، وذلك خالفا للمحاسبة التي لم تعرف في شكل منظم إلى 1بعد اختراع الأرقام واختيار النقود كوحدة.

ومن هنا فإن المتتبع لتاريخ التدقيق يعطي أسسا لتحليل وتفسير التغيرات التي طرأت على أغراض التدقيق و أساليبها، حتى أن التطورات المتلاحقة[1] للتدقيق كانت نتيجة الأهداف المتوخاة منه من جهة و من جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذا الأخير بغية جعله يتماشى و التغيرات الكبرى التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام، و من خلال هذا العرض يمكن تقسيم التطور التاريخي للتدقيق إلى خمسة مراحل

- المرحلة الأولى: **الفترة من العصر القديم حتى سنة** 1500

في أوائل هذه الفترة كانت المحاسبة تقتصر على سلطات الدولة، والمشروعات العائلية التي كانت تهتم خاصة بجرد المخزون السلعي، حيث تكون هذه العملية متكررة عدة مرات في الفترة الواحدة، والهدف منها الوصول إلى الدقة ومنع أي تلاعب أو غش بالدفاتر.

- المرحلة الثانية: من سنة 1500 إلى سنة 1850

كانت الحكومة و المحاكم التجارية والمساهمين هم الذين يأمرون المحاسب بمنع وقوع الغش، ومعاقبة فاعليه، وحماية الأموال من مختلف التلاعبات.

- -المرحلة الثالثة: الفترة ما بين 1850 و1905

ان النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته هذه الفترة خاصة بعد انطلاق الثورة الصناعية في المملكة المتحدة، والانفصال التام والنهائي بين الملكية والإدارة، وظهور الحاجة لمالكي المؤسسات والمشاريع لمن يحافظ على أموالهم خاصة بعد ظهور قانون الشركات البريطاني 1862الذي أقر ضرورة استعمال مدققي الحسابات

1عامر الحاج دحو **التدقيق القائم على تقييم الرقابة الداخلية ودوره في أداء المؤسسة** (أطروحة دكتورا)كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أحمد دراية ،ادرار، الجزائر ،2018 ،ص5

لتدقيق مؤسسات المساهمة. فبعد كل التطورات أصبح المجال مفتوحا للتدقيق حتى يبرز كمهنة ونشاط مهم لا يستهان به خاصة بعد تدعيمه بقوانين.

- -المرحلة الرابعة: الفترة ما بين 1905حتى الآن

ما يمكن ملاحظته في هذه الفترة هو ظهور المؤسسات الكبرى، حيث أصبحت عملية التدقيق ترتكز على تقييم الأنظمة الرقابية للمؤسسة، وكذلك الاعتماد على التدقيق الاختباري، 1أي استخدام أسلوب العينات الإحصائية في عملية التدقيق .وأصبح هدف التدقيق هو الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية، وكذا العمل في ظل احترام المعايير على الحماية من الغش العالمي .أما في الجزائر فكانت المؤسسات الجزائرية مقيدة بنصوص فرنسية إلى غاية 1975م، وفي بداية الثمانيات أصبحت المؤسسة الجزائرية تطبق عملية التدقيق مع تطبيق نظام الرقابة الداخلية المحكم بالنسبة لها. ومن سنة2000 إلى يومنا هذا، أصبحت المؤسسات الممولة 3من طرف الدولة تفرض عليهم مراقبة ومراجعة حساباتها من طرف محافظ الحسابات[1].

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق وانواعه

إن كبر حجم المؤسسات وتعدد وظائفها خلق صعوبة لفحص العمليات التي يقوم بها موظفيها، مما قد ينجر سلبا على المعلومات الناتجة عن النظم المعلوماتية خاصة فيما تتعلق بدقة وتعبير هذه المعلومات عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وهذا من أهم الأسباب التي أدت إلى تطور مهنة التدقيق وسنحاول من خلال هذا المطلب تقديم مختلف المفاهيم المتعلقة بالتدقيق، أنواعه واهدافه

أولا: مفهوم التدقيق المالي

لقد تم تعريف التدقيق من قبل عدة هيئات رسمية وباحثين وأكاديميين في هذا المجال،إلا أنها تصب في نفس الهدف من بين هذه التعاريف

التعريف الاول:

التدقيق هو عبارة ة عن فحص أنظمة الرقابة الداخلية وللبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة حيث يعتر التدقيق فحصا انتقاديا منظما بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدي دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمؤسسة ي نهاية فترة زمنية معينة،[2]

التعريف الثاني: التدقيق هو: " عملية تجميع وتقويم أدلة الإثبات وتحديد واعداد التقارير عن مدى التوافق بين معايير ومعلومات محددة مسبقا،ويجب ان تتم عملية التدقيق بواسطة شخص فني مسقل ومحايد.[3]

---

[1] الدكتور عبد الوهاب نصر دكتور شحاتة السيد شحاتة **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، كلية التجارة **قسم المحاسبة** جامعة الإسكندرية2006/2005ص22.

[2] إيهاب نظم إبراهيم: **التدقيق القائم على مخاطر الاعمال**؛ الأردن مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع:2009ص17.

[3] وسف محمد جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1 ،2000،ص7.

- بتحليل التعريف السابق يتضح التي: أن التدقيق يرتكز على القيام بعمليات أساسية هي- :

- ✓ الفحص: وهو عملية فنية تمكن المدقق من التأكد والاطمئنان، عن صحة وسالمة العمليات المالية المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية، والتأكد من جدية المستندات، التي تتم على أساسها التسجيل في الدفاتر المحاسبية؛ -
- ✓ التحقيق: يقصد به التحقق من وجود الأصول وملكيتها والقيم المسجلة في القوائم المالية، حتى يتمكن المدقق من التأكد والاطمئنان على صلاحية وعدالة القوائم الختامية، والمرحلية، وذلك على ضوء مجموعة من أدلة الإثبات والقرائن والمعايير المتعارف عليها في مهنة التدقيق؛
- ✓ -التقييم: ويقصد به تقييم الأصول والخصوم التي تتضمنها قائمة المركز المالي، في ظل الأسس والسياسات، وأدلة القرائن الموثوق فيها؛ -
- ✓ التقرير: ويقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق والتقييم والإفصاح عنهم بطريقة فنية محايدة، لتوضيح مدى دقة وعدالة نتيجة العمال والمركز المالي في نهاية فترة مالية معينة[1].

التعريف الثالث :

"وعرفت منظمة العمل الفرنسي التدقيق على أنه "مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات و التقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، استنادا على معاير التقييم و تقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم"[2]

التعريف الرابع:

"عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية التدقيق على أن «التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية مع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، المتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية ذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بن هذه لنتائج و المعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج[3] "

أما إذا أردنا أن نعطى تعريف للتدقيق يكون عاما و شاملا فإن التدقيق هو: ذلك الوظيفة التي تعتمد على تجميع و تقييم أكبر قدر ممكن من الأدلة الموضوعية ليتم معالجتها وفق مجموعة من العمليات، و بالصورة التي تساهم في كما يجب الإشارة إلى أن عمل المدقق هدفه خلق قيمة مضافة للمعلومات المالية، وتتمثل هذه القيمة ي زيادة فعالية المعلومات المعنية وقيمتها الاستعمالية، وتأثيرها ي تحديد نتائج الإجراءات والقرارات التي يعتمد فيها المستعملون على هذه المعلومات وهذه الفعالية للمعلومات تنتج عن الثقة التي يضعها هؤلاء ي المدقق الاعتبار متخصصا ومؤهلا ونزيها ومدى إتقانه لعمله، إذ لا مصلحة له في التأثير علي حقيقة المعلومات المدروسة.

[1] خالد امين،**علم تدقيق الحسابات**: دار وائل للنشر والتوزيع 2007ص13.

[2] LIONNEL.C ET GERARD.V Audit et control interne ;aspects financiers opération ;4eme Edition ;Dalloz ;paris1992 pages17.

[3] عوض لبيب فتح الله الديب، شحاتة السيد شحاتة، أصول المراجعة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013ص.19.

ثانيا: أنواع التدقيق المالي

إن نشاط التدقيق يختلف في جوانبه بحسب الهدف الذي يرمي إلى تحقيقه المدقق والإطار القانوني الذي يمارس فيه هذا النشاط، وعليه فيتم التمييز بين أنواع التدقيق من خلال الزاوية المنظور من خلالها إلى التدقيق وكذا زاوية القائم بها، ونجد ما يلي:

أولا: من حيث درجة الإلزام ،:[1]

- التدقيق التزامي :هو التدقيق الذي يحتم القانون القيام به، حيث ينص المشرع من خلال نصوصه على إلزامية تعين محافظ الحسابات يقوم بالوظائف المنوطة له من خال القانون المعمول به، وهذا بغية الوصول إلى أهداف المتوخاة من خلال التدقيق حيث ينص المشرع الجزائري القانون التجاري وفي مادته 609 على ضرورة تعين مندوب الحسابات في قانون التأسيس بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة .
- التدقيق الاختياري :هو التدقيق الذي يتم دون درجة الإلزام وبطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة، ففي المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة وذات الشخص الوحيد يسعي أصحابها إلى طلب الاستعانة بخدمات محافظ الحسابات بغية الاطمئنان على صحة المعلومات المحاسبية وعن نتائج الأعمال والمركز المالي.

ثانيا: من زاوية مجال ونطاق التدقيق

يعتبر مجال ونطاق التدقيق من بين أهم محددات التي تفرز نوعين من التدقيق هما على النحو التالي:[2]

*التدقيق الكامل؛

*التدقيق الجزئي؛

- التدقيق الكامل: هو الذي يخول محافظ الحسابات إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه وا تضع الإدارة أية قيود على نطاق أوال العمل الذي يقوم بها محافظ الحسابات ، وفيه يستخدم رأيه الشخصي فني محايد درجة التفاصيل فيما يقوم به من عمل فعملية التدقيق ابد أن تتقيد معاير ومستويات المتعارف عليها، وفي ظل التصنيفات العديدة للمؤسسات وكر حجم أصاف مها وبالتا لإمن الضروري أن يتبنى أسلوب العينة في اختيار مفردات الذي يقوم به محافظ الحسابات بفحصها ما يعكس على ميع المفردات ا على العينة التي شملتها اختباراته.
- التدقيق الجزئي :هو الذي يتضمن وضع قيود على نطاق أو مجال التدقيق حيث يقتصر عمل محافظ الحسابات على بعض العمليات دون غرها، يختار قسما من أقسام المؤسسة ويقوم بتدقيقه من قوائم وسجلات المحاسبية، لكن ي هذه الحالة فإنه لا يستطيع الخروج برأي نهائي لقصر دراسته، فعد كتابته للتقرير يبدي رأيه

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3:2006؛ ص20؛ ص21.

[2] محمد سمير الصبان؛ عبد الله هلال؛ **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**؛ الدار الجامعية؛ مصر؛ الإسكندرية:2002؛ ص47:48

حول ما قام بفحصه، ويستحسن في هذا النوع من التدقيق أن يكون هناك اتفاق أو عقد كتابي بين محافظ الحسابات والمؤسسة وبين حدود ومجال التدقيق.

ثالثا: من زاوية توقيت التدقيق

يمكن أن ننظر من هذه الزاوية الى أنواع التدقيق ونميز بين نوعين هما التدقيق المستمر والتدقيق النهائي

- التدقيق المستمر: هو التدقيق الذي يتم على مدار السنة المالية وغالبا ما يتم وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا، مع ضرورة إجراء تدقيق آخر بعد إقفال الحسابات والدفاتر المحاسبية، وذلك بغية التحقق من التسويات النهائية اللازمة لإعداد القوائم المالية الختامية، ويفذ البرنامج بواسطة محافظ الحسابات أو مساعديه على أن يؤثر في البرنامج الذي عمله، وبذلك مكن معرفة ما م من عمل أثناء التدقيق المستمر مجرد الاطلاع على برنامج التدقيق
- التدقيق النهائي: هو التدقيق الذي يتم بعد اشتهاء السنة المالية وطلب تقدم الحسابات، إلا أن هذا النوع مزايا تتجلي فيما يلي - :

*انصراف محافظ الحسابات إلى عمله دون أن يطالب بالدفاتر والوثائق التي يفحصها؛

*عدم استطاعة الموظفين إضافة أو حذف أي شيء من الدفاتر

رابعا: من زاوية الجهة التي تقوم بعملية التدقيق

يمكن تقسيم التدقيق من هذه الزاوية الى نوعين هما:

*التدقيق الخارجي؛

*التدقيق الداخلي؛

- **التدقيق الداخلي: ظهر** هذا النوع من التدقيق بناءا على الاحتياجات المتزايدة للجهة المسيرة للمؤسسة من أجل فحص البيانات والسجلات المحاسبية وتقييم نظام الرقابة الداخلية بغية الحصول على معلومات تعكس الوضعية الحقيقية ويتخذ على أساسها قرارات.

عرف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكيين التدقيق الداخلي على انه" نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل منظمة الأعمال لمراجعة العمليات كخدمة للإدارة وهي وسيلة رقابية إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى"[1]

عرفETIENNE التدقيق الداخلي "على انه يكوون داخل المؤسسة وظيفة مستقلة للتقييم الدوري للعمليات لصالح المديرية العامة"[2]

[1] العمرات احمد صالح ؛المراجعة الداخلية ؛ الاطار النظري والمحتوى السلوكي ؛دار النشر للنشر والتوزيع؛عمان1990؛ص35

[2] ETIENNE,B L'audit interne pourquoi et comment ,les éditions d'organisation ,France ,1989,p20.

من خلال التعريف يظهر لنا بان التدقيق الداخلي يقوم بها الأطراف داخل المؤسسة من اجل الوقوف على النقاط التالية:

-دقة أنظمة الرقابة الداخلية؛

-قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف؛

-فحص كافة السجلات والبيانات والمستندات المحاسبية؛

-حماية أصول المؤسسة؛

- **التدقيق الخارجي :** جاء هذا النوع من التدقيق تبعا للجهة التي تقوم بعملية التدقيق، والتي هي جهة خارجية محايدة مستقلة تمام الاستقلال عن المؤسسة، بهدف فحص البيانات، والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية ثم الخلاص بعد ذلك إلى إبداء رأي فني محايد حول صدق وصحة وسلامة المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي لتلك المؤسسة، وذلك لإضفاء عليها صيغة المصداقية بدرجة ما، حتى يمكنها من لعب دورها في مساعدة آلية السوق لتعمل بفعالية لصالح منتجها ومستعملها على حد سواء.[1]

المطلب الثالث: أهداف التدقيق

يستطيع الباحث في التطور التاريخي لأهداف التدقيق ومضمونه المهني أن يلاحظ التغير الهائل الذي طرأ على الاهداف وبالتالي المضمون فقديما كانت عملية التدقيق مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء او غش وتلاعب وتزوير ولكن هذه النظرة لعملية التدقيق تغيرت عندما قرر القضاء الإنجليزي صراحة عام 1897ان اكتشاف الغش والأخطاء ليس هدفا من أهداف عملية التدقيق وانه ليس مفروضا في المدقق أن يكون جاسوسا أو بوليسيا سريا ويجب على المدقق أن يبدأ عمله وهو يشك في ما يقدم إليه من بيانات وهكذا يمكن تشبيه المدقق وهو يقوم بمهمته "بكلب الحراسة لا بالكلب البوليسي الذي يتعقب المجرمين "

كذلك كان هدف التدقيق قاصرا على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر و السجلات وما تحويه من بيانات ومطابقة القوائم المالية مع تلك الدفاتر والسجلات دون إبداء رأي فني محايد حول أكثر من ذلك ولكن هذا الهدف أيضا قد تغير.

حيث أصبح من واجب المدقق القيام بالمراجعة انتقادية منظمة للدفاتر والسجلات وإصدار إبداء رأي فني محايد يضمنه في تقريره الذي يقدمه للمساهمين (أو من قام بتعيينه) عن نتيجة فحصه.

ويمكن بوجه الإجمال حصر الأهداف التقليدية للتدقيق في نواح عدة :

- ✓ التأكد من صحة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المشروع وسجلاته وتقرير مدى الاعتماد عليها؛
- ✓ الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات؛
- ✓ اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من غش؛

[1] مسعود صديقي، أحمد نقار، **المراجعة الداخلية**، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، ط ،2011، ص 39.

- ✓ تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة لديه

أما اليوم فتعدت عملية التدقيق الى أهداف وأغراض أخرى اهمها:

- ✓ أ- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة.
- ✓ ب- تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها.
- ✓ ج- القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط.
- ✓ د-تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.
- ✓ هـ-تخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير آثار عملية التدقيق على العميل أو المنشآت محل التدقيق

المبحث الثاني: نظام الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية من اهم الوظائف التسيير في المؤسسة حيث يعتمد عليها المدقق الخارجي لا نجاز عمله فنجاحه يعتمد على مدى فعاليته في تصميم نظام رقابة جيد واي خلل او قصور يسمح بالوقوع في مخالفات وبالتالي فشل عملية التدقيق

المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية واهميته

هناك العديد من التطورات التي حدثت في مفهوم الرقابة الداخلية نتيجة العديد من الأسباب لعل أهمها التطور الكبير في حجم المشروعات الاقتصادية وانفصال الملكية عن الإدارة أو زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية لضمان تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة. وسنحاول إعطاء اهم التعاريف المتاحة كمايلي:

تعريف لجنة الإجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونين الأمريكيين AICPA :

عرف المعهد نظام الرقابة الداخلية على أنه :" نظام مكون من الخطة التنظيمية والطرق والإجراءات المتبعة داخل المؤسسة بهدف حماية أصولها، ومراقبة دقة المعلومات المحاسبية، وزيادة الكفاءة، والتأكد من تطبيق الموظفين للتعليمات والقوانين الصادرة من الإدارة[1]. ".

تعريف نظام الرقابة الداخلية حسب مجمع الخبراء المحاسبين بفرنسا :

الرقابة الداخلية هي:" مجموع الضوابط التي تساهم في التحكم في المؤسسة[1]"

[1] نعمة كاظم حسين، أحمد محسن حسن، «**دور الرقابة الداخلية في حماية أصول وأموال المنظمة دراسة تطبيقية في جامعة بابل**»، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، ع 3،جامعة بابل، العراق، 2008،ص.91

تعريف نظام الرقابة الداخلية حسب الهيئة الدولية للتدقيق :

نظام الرقابة الداخلية يحتوي على الخطة التنظيمية، ومجموع الطرق و الإجراءات المطبقة من طرف المديرية، بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم و الفعال للأعمال، هذه الأهداف تشمل احترام السياسة الإدارية، حماية الأصول، اكتشاف الغش والأخطاء، تحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية، وكذلك الوقت المستغرق في إعداد المعلومات 4المحاسبية ذات المصداقية.

تعريف نظام الرقابة الداخلية حسب مفهوم لجنة: (COSO)

عرفت اللجنة نظام الرقابة الداخلية على أنه: " عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة والإدارة والأفراد الآخرين في المؤسسة والتي يتم تصميمها لتعطي تأكيدا معقول وليس تأكيد مطلق حول تحقيق المؤسسة الأهداف التالية:

a. 1-الإعتماد على القوائم المالية؛
b. 2-التحقق من كفاءة وفعالية التشغيل؛
c. 3-التحقق من الإلتزام بالقوانين واللوائح؛[2]

بعد التطرق إلى أهم تعاريف الهيئات، سنحاول الإشارة إلى أبرز التعاريف الخاصة بالأكاديميين والباحثين في هذا المجال:

التعريف الأول :

يعرف نظام الرقابة الداخلية على أنه :" مجموعة من النظم والتعليمات والقرارات واللوائح المنظمة للأعمال في الوحدة الإدارية وأساليب الرقابة، والوسائل المتاحة لحماية أموال المؤسسة[3]. "

التعريف الثاني :

يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية على أنه :" نظام خاص بتوزيع العمل والاختصاصات والمسؤولية بين موظفي المؤسسة من الأقسام المختلفة بحيث تراقب أعمال الموظف بواسطة موظف آخر .

التعريف الثالث :

يعرف نظام الرقابة الداخلية على أنه :" ضبط عام للتسيير الموجه للمؤسسة بهدف الامتثال واحترام الإجراءات، القوانين واللوائح، وكذلك الإجراءات التي تؤدي إلى مبادئ تحقيق الثقة . "

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن نظام الرقابة الداخلية هو عبارة عن الخطة التنظيمية الموضوعة من طرف إدارة المؤسسة وتشمل جميع عملياتها، ومجموعة من الإجراءات الإدارية والمحاسبية والتنظيمية التي تهدف إلى حماية أصول

[1] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدية العامة، الجزائر،2008،ص55

[2] مرجع سبق ذكره،**الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، ص52

[3] فداء عبد المجيد صبار، «**مدى التزام شعب الرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعات الحكومية بالمعايير المهنية الحديثة**»، مجلة كلية المأمون «جامعة المأمون، العراق، 2012،ص.71

المؤسسة، وضمان الالتزام بالقوانين والتشريعات واللوائح، بالإضافة إلى تحقيق أعلى مستوى من الكفاءة والفاعلية لغرض ضمان تحقيق أهداف المؤسسة واستمراريتها.

ثانياً- أهمية نظام الرقابة الداخلية

لنظام الرقابة الداخلية أهمية بالغة للمؤسسة، وتتمثل هذه الأهمية في مجموعة من العناصر والتي تتمثل فيما يلي:[1]

- **التخطيط** :يمثل التخطيط العنصر الرئيس الأول من عناصر النشاط الإداري في المؤسسة ويتضمن تحديد الأهداف الرئيسية للمؤسسة بصفة عامة، وتحديد الأهداف الفرعية على مستوى الإدارات والأقسام المختلفة والتي تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة الرئيسية.
- **التنظيم** :ويتضمن التنظيم إعداد وتصميم الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وتحديد المسؤوليات والسلطات المختلفة بالنسبة لكل مستوى إداري داخل المؤسسة، بالإضافة إلى تنظيم الأعمال والأنشطة المختلفة في المؤسسة- .
- **التوجيه** :ويهدف إلى وضع وتحديد التعليمات المختلفة واللوائح المنظمة لأعمال مع إبلاغها جميع العاملين في المؤسسة، إرشاد العاملين أوالً ل بأول بما يحقق اٱلهداف الرئيسية والفرعية ٱلنشطة أعمال المؤسسة بطريقة سليمة وفعالة-
- **الإشراف** :ويدخل في نطاق المتابعة والإشراف على أداء العمال والمهام بهدف إسداء النصائح ووضع التوجيهات اللازمة لمنع تكرار الانحرافات أو الأخطاء.
- **الرقابة والتقييم** :ويتضمن رقابة أداء العاملين وتقييم أداء المستويات اإلدارية المختلفة، بالإضافة إلى فحص وإعداد التقرير عنها عمال والمهام وتقييم النتائج .

المطلب الثاني: أنواع نظام الرقابة الداخلية

يمكن تقسيم نظام الرقابة الداخلية إلى ثالثة أنواع ويحتوي كل نوع على مجموعة من الإجراءات والتدابير بغرض تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية بشكل عام. وتتمثل أنواع نظام الرقابة الداخلية كما يلي:

-1- الإدارية :

وتتضمن الأساليب والنظم والخطط التي تتعلق بفحص وتقويم وتنمية النواحي التشغيلية وتشجيع العاملين على الالتزام بتطبيق السياسات والتعليمات وتشخيص المخالفات أوجه القصور واقتراح أنجح السبل لحلها وتالفي حدوثها مستقبلا [2] .وتتكون الرقابة الإدارية من وسائل متعددة وهي[1]:

[1] رأفت سلامة محمود، أحمد يوسف كلبونة، عمر محمد زريقات، **علم تدقيق الحسابات النظري**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2،ص228،ص231

[2] سامة هادي حمودي، صهباء عبد القادر أحمد، «**تقويم أنظمة الرقابة الداخلية على المشتريات باستخدام معاينة الصفات بحث تطبيقي في معهد الإدارة الرصافة** «مجلة الإدارة والاقتصاد، ع97، جامعة بغداد العراق،2013، ص295.

-الموازنات التقديرية؛

-حسابات التكلفة؛

-التقارير الإحصائية؛

-تقارير الأداء؛

-الرقابة على الجودة؛

-برامج تدريب الموظفين

وللرقابة الإدارية الفعالة مجموعة من المبادئ والتي تتمثل فيما يلي[2]:

أن تعكس الرقابة طبيعة النشاط واحتياجاته؛

-يجب على النظام الرقابي أن يبلغ عن الانحرافات بسرعة؛

-يبين نظام الرقابة الأعمال التصحيحية؛

-يجب تزويد المرؤوسين بتغذية عكسية عن الأداء.

2-الرقابة المحاسبية:

وتشمل الخطة التنظيمية وكافة وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار الكشوفات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والحسابات، ودرجة الاعتماد عليها، ويهدف الجانب المحاسبي للرقابة الداخلية إلى تحقيق هدفي الحماية والدقة. وهناك وسائل 2متعددة للرقابة المحاسبية منها[3]:

-نظام القيد المزدوج؛

-رقابة الحسابات؛

-إتباع موازين المراجعة الدورية؛

-إتباع نظام المصادقات؛

-اعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول؛

-إمداد الإدارة بالبيانات المحاسبية والمالية بصفة دورية؛

---

[1] حاتم كريم كاظم، رزاق صادق رزاق، «**دور المدقق في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وأثره في تحديد حجم عينة التدقيق** (دراسة تحليلية في مديرية تربية محافظة النجف الأشرف) »، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، ع ،33جامعة كربلاء، العراق، 2012 ص126.

[2] بشير عبد العباس محمد البياتي، «**الرقابة الفاعلة ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي**»، مجلة كلية التراث الجامعة، ع ،23جامعة كلية التراث، العراق2013ص24.

[3] بوطورة فضيلة، بقة الشريف، «**دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**»، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ع1،جامعة المثنى،العراق2015،ص248

نظام الضبط الداخلي :

يقصد بالضبط الداخلي ذلك النظام الموضوع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تهدف إلى ضبط عمليات المؤسسات ومراقبتها بطريقة تلقائية مستمرة، وذلك بجعل عمل كل موظف يراجع بواسطة موظف آخر لضمان حسن سير أعمال المؤسسة. وتشمل جميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المؤسسة من الغش والاختلاس، ولتحقيق ذلك يعتمد على تقسيم العمل مع تحديد الاختصاصات[1].

ثانيا: مكونات نظام الرقابة الداخلية

كما أشرنا إليه سابقا فإن لجنة(COSO)قد أعدت مجموعة من المكونات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية، وتتمثل مكونات نظام الرقابة الداخلية فيما يلي[2]:

- بيئة الرقابة؛
-تقييم المخاطر؛
-الاتصال والمعلومات؛
-أنشطة الرقابة؛
-المتابعة.

أولا: بيئة الرقابة

تمثل البيئة الرقابية الأثر المتجمع للاتجاه العام واد ارك وتصرفات مجالس إدا ارت المؤسسات وملاكها على تحديد وتعزيز أو التخفيف من فعالية نظم الرقابة المقررة، وتضع البيئة الرقابية أسلوب التنظيم، وتؤثر في الوعي الرقابي للعاملين، وعلى تحديد السياسات والإجراءات للتمسك بها، وتمثل أيضا هدف المدقق عند فهم البيئة الرقابية أن يكون قادرا على تقييم اتجاه الإدارة ولجان التدقيق ومجلس الإدارة واد اركها وتصرفاتها بخصوص أهمية نظم الرقابة الداخلية ومدى التأكيد عليها، أن البيئة الرقابية تتأثر بثقافة لمؤسسة وتاريخها، وتؤثر على وعي الموظفين وسلوكهم، وتشمل العناصر الرئيسية التالية[3]:

-النزاهة والقيم الأخلاقية؛
-الالتزام بالكفاءة؛
-مجلس الإدارة/لجنة التدقيق؛
-فلسفة الإدارة والنمط التشغيل؛

[1] وفيق مصطفى أبو رقبة، عبد الهادي اسحق المصري، **تدقيق ومراجعة الحسابات**، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص105، ص106.

[2] فيحاء عبد الخالق يحيى البكوع، منهل مجيد أحمد، «**تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية دراسة نظرية تحليلية**»، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع 91،جامعة بغداد، العراق، 2012، ص177، ص178

[3] ساكر ظاهر عمر أمين، «**تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التجارة الالكترونية**» ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ،1جامعة كركوك، العراق، 2012،ص149

-الهيكل التنظيمي ؛

تحديد المسؤوليات وتفويض الصلاحيات؛

-السياسة المتعلقة بالموارد البشرية وتطبيقها؛

من خلال ما سبق يتضح لنا بأن بيئة الرقابة هي التي تنظم وتحدد الإجراءات داخل المؤسسة وتقوم بتحفيز العاملين لتأدية أعمالهم بإتقان

ثالثا - تقييم المخاطر

عملية تقييم المخاطر تمثل عمليات التعامل مع المخاطر التي تشكل خرقا أو تهديدا لتحقيق أهداف المؤسسة. وهي تتضمن تحديد وتحليل وتخمين أو تقييم المخاطر الملائمة[1].

ويحدد نظام الرقابة الداخلية بصفة عامة مخاطر التدقيق ومخاطر الرقابة والتي تمثل احتمال مرتبط بأن نظام الرقابة الداخلية سيسمح للأخطاء والمخالفات أن تحدث ولكن يتم اكتشافها عن طريق هيكل الرقابة الداخلية[2].

وتمر عملية تقييم المخاطر حسب مرجع(COSO) عبر الخطوات التالية[3]:

-تحديد المخاطر؛

-تحليل المخاطر؛

-تقييم درجة تأثير الخطر على المؤسسة؛

-تحديد كيفية الاستجابة للمخاطر المحددة والمقيمة؛

وبصفة عامة تعتبر عملية تقييم المخاطر عملية جد مهمة إذ تقوم على مجموعة من الخطوات التي تساعد المؤسسة عن طريق تحديد المخاطر وطرق معالجتها وكيفية تفاديها مستقبلا

ثالثاً- الاتصال والمعلومات

يتعلق هذا الجزء بالتأكيد بأن المعلومات الملائمة قد تم تحديدها والسيطرة عليها وايصالها بالشكل والإطار الزمني المناسبين، بحيث يتمكن الأفراد من إنجاز وتحمل واجباتهم ومسؤولياتهم بفاعلية. وتشمل هذه الناحية وجود نظام اتصال فعال داخل المؤسسة وخارجها مع أطراف مثل الزبائن والموردين وحملة الأسهم، وكذلك التعامل مع البيانات الداخلية وتلك المتعلقة بالأحداث والأنشطة والظروف الخارجية، وفي تقييم مدى ملائمة نظام المعلومات، فإنه ينبغي على المؤسسة أن تأخذ الحسبان الأمور التالية[4]:

-الحصول على معلومات (داخلية وخارجية)، وتزويد الإدارة بالتقارير اللازمة عن أداء المؤسسة ومدى تحقيقها للأهداف

---

[1] سليمان سند السبوع، «**أثر هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لإطارCOSO على أهداف الرقابة حالة الشركات الصناعية الأردنية**»، مجلة دراسات العلوم الإدارية، ع ،2الجامعة الأردنية، الأردن،2011ص.109

[2] ثامر محمد مهدي، «**أثر استخدام الحاسب الإلكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية**»، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، ع ،4جامعة القادسية، العراق، 2010، ص178

[3] .سليمان سند السبوع، مرجع سبق ذكره ، ص.

[4] ساكر ظاهر عمر أمين، مرجع سبق ذكره، ص151 ص152.

الموضوعة؛

-توفير معلومات للأشخاص المناسبين بتفصيل كاف وفي توقيت مناسب، وذلك لتمكينهم من الاضطلاع بمسؤولياتهم بكفاءة وفعالية؛

-تعديل نظم المعلومات (بحسب الحاجة) ؛

-دعم الإدارة لوضع نظام المعلومات الضرورية، والالتزام بالموارد المناسبة؛

ويمكن القول بأن عنصر الاتصال والمعلومات يؤثر ويتأثر بنظام المعلومات داخل المؤسسة، حيث يجب أن يستجيب لكافة المعلومات الصادرة والواردة من والى المؤسسة.

رابعا- أنشطة الرقابة

تساهم أنشطة الرقابة في ضمان تنفيذ توجيهات الإدارة. هذه العمليات تسمح بالتأكد من الإجراءات الضرورية اتخذت من أجل التحكم في المخاطر التي يمكن أن تعيق تحقيق الأهداف. أنشطة الرقابة تتخذ على مستوى كل الهيكل التنظيمي، وتتضمن إجراءات متعددة أكثر من المصادقة والتحقق، والمقاربة وتقييم الأداءات العملية، والفصل بين الوظائف[1] وتشمل ما يلي[2]:

-اعتماد الموازنات التقديرية من قبل مجلس الإدارة؛

-رفع تقارير أداء دورية لمجلس الإدارة تبين الأداء الفعلي مقارنةً مع الموازنات التقديرية؛

-وضع ضوابط رقابية لمنع الأخطاء عند بناء أي نظام سواء كان هذا النظام آليا أويدويا.من خلال كل هذا نستنتج بأن عنصر أنشطة الرقابة يتمثل في تقييم النتائج واستخراج الانحرافات إن وجدت وكيفية تصحيحها.

خامسا- المتابعة

إن أحد مسؤوليات الإدارة هي إنشاء رقابة داخلية والحفاظ عليها على أساس مستمر، حيث إن مراقبة عناصر الرقابة من طرف الإدارة هي عملية تقسيم لفاعلية أداء الرقابة الداخلية على مدى الوقت وهي تشمل تقييم وتصميم عمل عناصر الرقابة[3].

ويتم التوصل إلى المعلومات المتعلقة بالتوجيه والمتابعة من مصادر متنوعة وهي :

-دراسة الرقابة الداخلية الحالية؛

---

[1] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] محمد سمير دهيرب« **تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق لجنة اعتماد نموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية ومدى إمكانية تطبيقه في الخدمة والإنتاجية في القطاع**»، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط العراق2012ص257.

[3] قاسم محمد عبد الله البعاج، »**تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في وحدات قطاع التعليم العالي دراسة تطبيقية في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي جامعة القادسية**" كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، ع4، جامعة القادسية العراق،2011، ص80

-تقارير الهيئات التنظيمية؛

-التغذية العكسية من العاملين؛

-شكاوى العملاء؛

ويشرح هذا العنصر كيفية تقييم نظام الرقابة الداخلية، واستخراج أوجه القصور والضعف ومحاولة تصحيحها من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.من خلال ما تم تناوله سابقا لمفهوم نظام الرقابة الداخلية ومكوناته يتضح لنا جليا أن توفر نظام محاسبي واداري جيد يساعد في تحقق الأهداف المرجوة من هذا النظام مما سيساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها.

المطلب الثالث: أهداف نظام الرقابة الداخلية

يهدف نظام الرقابة الداخلية بالدرجة الاولى في مساعدة إدارة المؤسسة على تحقيق الرقابة الفعالةعلى جميع عمليات المؤسسة، وضمان من أن القرارات المتخذة من طرفها تم تطبيقها بالشكل الصحيح والسليم[1] ، كما يسعى إلى تحقيق اتي:

-يوفر النظام الرقابةالحماية الكافية لموجودات وممتلكات المؤسسات المختلفة، عن طريق فرض الحماية المادية والمحاسبية لجميع عناصر الأصول من الاستغلال غير المشروع، وسوء الاستخدام أو الضياع أو الاختلاس سواء كان بسوء أو حسن نية[2].

- .زيادة الثقة بالبيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات الإدارية[3].

– .كما حدد مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي في معيار التدقيق الدولي (315) أهداف الرقابة الداخلية تتمثل في :

1.موثوقية تقديم البيانات المالية؛

2 .فاعلية وكفاءة العمليات؛

3 .الامتثال للقوانين والأنظمة.

[1]Sedairia Zouhir, l'audit interne, mémoire de magister (non publié) en science de gestion, Université d'Oran Es-Senia, Algérie, 2012, p11.

[2]نجم عبد عليوي الكرعاوي، «**تقويم أنظمة الرقابة الداخلية في قطاعات وزارة التربية دراسة تطبيقية قسم الرقابة والتدقيق الداخلي للمديرية العامة لتربية القادسية**»، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، ع ،4جامعة المثنى، العراق، ،2012، ص124.

[3]بشرى عبد الله المشهداني، أقدم على صام محمد علي الياور، «**دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال بالتطبيق على عينة من المصارف الخاصة في العراق**»، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع ،93جامعة بغداد، العراق، ،2012ص3.

المبحث الثالث: معايير العمل الميداني

تعتبر معايير التدقيق عبارة عن إرشادات عامة تساعد المدقق في الوفاء بمسؤولياته المهنية عند تدقيق القوائم المالية، تمثل هذه المعايير الإطار العام الذي من خلاله يقوم المدقق باستخدام إجراءات التدقيق المناسبة والتي يراها ضرورية في جميع مراحل عملية التدقيق، ابتداء من الإعداد لعملية التدقيق وانتهاء بكتابة التقرير للجهة تحت التدقيق. وتلقى هذه المعايير قبولا عاما ومتعارف عليها بين المحاسبين والمدققين، وهي تلك التي أوصى بها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين

وتشتمل هذه المعايير على ثلاث مجالات رئيسة هي:

المطلب الأول:المعايير العامة

توصف هذه المعايير بانها عامة لكونها تعد لمقابلة معايير العمل الميداني ومعايير التدقيق، كما انها توصف شخصية التي يجب ان يتحلى بها المدقق الحسابات الخارجي وتتكون معايير العامة مما يلي:

1-1معيار التأهيل العلمي والكفاءة المهنية:

يقضي المعيار الأول من المعايير العامة للتدقيق المتعلق بتأهيل المدقق بأنه يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم التدريب الفني الكافي، والخبرة كمدقق. وعلى الرغم من أن المعيار قد ركز في مضمونه على الجانب المتعلق بالتأهيل المهني للمدقق، إلا أنه يفترض أن هناك مطلبا أساسيا قبل ذلك وهو تأهيله العلمي، ومطلبا أخر بعد ذلك وهو استمرار تأهيله العلمي والمهني[1].

2-1معيار الاستقلال:

إذ يعد الاستقلال أو الحياد من واجبات المدقق الأساسية، ويكون الاستقلال في تفكير وفي عمل المدقق كما ينبغي أن يكون الاستقلال ظاهريا وواقعيا في نفس الوقت إذ يعد المدقق خبيرا مستقلا محايدا.

3-1معيار بذل العناية المهنية المناسبة والالتزام بقواعد السلوك المهني:

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المسؤولية ونطاق المساءلة سواء المهنية أو القانونية لعمل المدقق، ويتطلب هذا المعيار أن يقوم المدقق ببذل العناية المهنية المناسبة في سبيل الوصول إلى نتيجة التدقيق التي يعبر عنها في تقريره. وبما أن المدقق يكون مسؤولا أمام الجهة التي تكلفه بعملية التدقيق، فإن عليه أن يبذل الجهد المناسب في عملية التدقيق، وبما يتمكن من خلاله أن يثبت لتلك الجهة عدم تقصيره وبالتالي عدم مسؤوليته عن أي ضرر يمكن أن يصيب تلك الجهة.

[1] حاتم محمد الشيشني: **اساسيات المراجعة**، المكتبة العصرية،مصر،2007،ص78،ص79

2-معيار الاستقلال :

إذ يعد الاستقلال أو الحياد من واجبات المدقق الأساسية، ويكون الاستقلال في تفكير وفي عمل المدقق كما ينبغي أن يكون الاستقلال ظاهريا وواقعيا في نفس الوقت إذ يعد المدقق خبيرا مستقلا محايدا[1]،ومن الحالات التي تؤدي إلى الإضرار باستقلال المراجع ما يلي[2]:

-وجود مصلحة مادية مباشرة أو غير مباشرة جوهرية في مشروع العميل؛

-إذا كان المدقق يعمل أمينا لاستثمار أموال العميل أو مديرا لأي ممتلكات يكون للعميل مصلحة مالية فيها؛

إذا كان للمدقق استثمارات مشتركة مع مشروعات العميل أو مع أي موظف أو مدير أو مساهم رئيسي في مشروع العميل، إذ كانت هذه الاستثمارات تتمثل جزءا مهما من صافي ثروة المدقق أو صافي ثروة مكتب التدقيق الذي ينتمي إليه؛

-أن يكون المدقق مديرا أو موظفا بمشروع العميل أو يعمل مروجا لمنتجاته؛

-أن يكون مرتبطا بعلاقة قرابة وثيقة بأي فرد يحتل منصبا هاما في الوحدة التي يقوم بتدقيقها.

3- معيار العناية المهنية :

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المسؤولية ونطاق المساءلة سواء المهنية أو القانونية لعمل المدقق، ويتطلب هذا المعيار أن يقوم المدقق ببذل العناية المهنية المناسبة في سبيل الوصول إلى نتيجة التدقيق التي يعبر عنها في تقريره. وبما أن المدقق يكون مسؤولا أمام الجهة التي تكلفه بعملية التدقيق، فإن عليه أن يبذل الجهد المناسب في عملية التدقيق، وبما يتمكن من خلاله أن يثبت لتلك الجهة عدم تقصيره وبالتالي عدم مسؤوليته عن أي ضرر يمكن أن يصيب تلك الجهة[3].

ومن الملاحظ أنه لتحقيق الفائدة المرجوة من هذا المعيار، يتطلب الأمر التحديد الواضح لمستوى العناية المهنية المطلوب وابراز المقصود من هذا المستوى، سواء من حيث تحديد مسؤوليات المدقق تجاه القوائم المالية والأخطاء التي يكتشفها والتي لم يكتشفها، أو من حيث مدى ودرجة المهارة والخبرة المطلوبة في المدقق والتي تتخذ كأساس لتفسير هذا المعيار. ومن الجهود التي اتخذت في هذا الصدد، تحديد مفهوم العناية المهنية من خلال زاويتين، الأولى تحديد مضمون

المدقق (مزاول المهنة)، والثانية الإفصاح عن العناية التي عن طريقها سوف تؤدي المهام المطلوبة من المدقق في ظل الظروف البيئية المتعددة[4].

---

[1] عمر علي كامل الدوري، «**دور معايير التدقيق في تقليص فجوة التوقع**»، مجلة المنصور، ع 24،جامعة المنصور، بغداد، العراق، 2010،ص129.

[2] عوض لبيب فتح الله الديب، شحاتة السيد شحاتة، **مرجع سبق ذكره**، ص 42، ص43.

[3] زياد هاشم السقا، »**متطلبات التدقيق البيئي في ضوء معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما،GAAS)** «مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، ع 7،جامعةالأنبار، العراق،2011، ص303

[4] محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، **مرجع سبق ذكره**، ص82.

المطلب الثاني : معايير الأداء المهني (العمل الميداني)

إن معايير العمل الميداني متعلقة بتنفيذ عملية التدقيق والإجراءات التي عليه إنجازها مثل جمع أدلة والبراهين وغيرها وتشمل معايير العمل الميداني ما يلي[1]:

- يجب التخطيط العمل وتخصيص المهام على المساعدين والإشراف عليهم على نحو ملائم؛
- يجب التوصيل إلى فهم كاف للرقابة الداخلية لتخطيط المدقق وتحديد طبيعة توقيت ومدى الاختبارات التي يجب القيام بها؛
- يجب الحصول على أدلة الكافية من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات وإرسال مصادقات حتى يتوفر أساس مناسب للتوصل إلى رأي فني في القوائم المالية محل التدقيق؛

1-الإشراف والتخطيط المناسب

إن العمل التدقيقي يجب أن يخطط له بصورة كافية وفي حالة وجود مساعدين يجب أن يتم الإشراف عليهم بشكل صحيح، وتزداد الصعوبات التي تواجه المدقق في حالة التشغيل الالكتروني للبيانات مثل صعوبة إعداد المساعدين وبرامج وخطط عمل لمواجهة بعض التحديات مثل المسار غير المرئي للعمليات، وبغض النظر عن الأسلوب المتبع في معالجة البيانات المحاسبية، يجب على المدقق أن يقوم بهذه الإجراءات التخطيطية، وأن يحسن الإشراف على المساعدين بما يحقق التنفيذ الجيد لخطة[2].

2-الأدلة والبراهين الكافية

إن الأدلة وبراهين التي يجمعها المدقق أثناء عملية التدقيق هي الأساس الذي يعتمد عليه المدقق لإبداء رأيه حول عدالة القوائم المالية لذلك يجب على المدقق تجميع الأدلة والبراهين الكافية التي تمكنه من إبداء رأيه، والأدلة تشمل المستندات الدفاتر والمعلومات الأخرى، هذه الأدلة يجب أن تكون كافية ومقنعة وأن الإجراءات للحصول على هذه الأدلة تشمل الاستفسار الاحتساب الجرد وملاحظة الجرد التأكيدات الاستفسارات والإجراءات التحليلية.
كما يمكن أن تتأثر موثوقية الأدلة بمصدرها و طبيعتها و تعتمد على الظروف الفردية التي تم الحصول عليها ومن الممكن إجراء تعميمات لموثوقية مختلف أنواع الأدلة على أن هذه التعميمات تكون خاضعة لاستثناءات هامة وحتى عندما يتم الحصول على أدلة من مصادر من الخارج المنشاة قد تكون هناك ظروف يمكن أن تؤثر على موثوقية المعلومات

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **دراسات المتقدمة في المراجعة و خدمات التأكيد**، دار الجامعية، الاسكندرية، ،1117ص188.
[2] أحمد حلمي جمعة، **الريادية في المحاسبة والتدقيق**، دار الصفاء، عمان، ،2011ص .196

التي تم الحصول عليها[1].

3-تقييم نظام الرقابة الداخلية

من ضرورة أن يكون لدى المدقق معرفة كافية بأدوات الرقابة الداخلية ومدى فعاليتها للاستعانة بها في اختيار الاستفسارات والإجراءات التحليلية التي ستمكنه من التأكيد السلبي من عدم حاجة القوائم المالية المرحلية لإجراء تعديلات جوهرية لتتطابق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما في حالة القيام بالفحص المحدود فان المدقق لا يلتزم بهذا المعيار وذلك لعدة أسباب:

-1-الأغلب أن المدقق الذي يقوم بالفحص المحدد هو نفسه المدقق الذي يقوم بالتدقيق السنوي ولذلك فهو ليس في حاجة لإعادة تقييم هيكل الرقابة الداخلية.

-2-كما أن المدقق الذي يقوم بالفحص الحدود حتى إن لم يقم بالتدقيق السنوي ليس في حاجة إلى تحديد نطاق الفحص وتوقيت ومن الاختبارات مثلما يفعل في التدقيق السنوي نظرا لأن الإجراءات الفحص محددة و تقتصر على الاستفسارات والفحص التحليلي، كما أن المدقق الذي يقوم بالفحص المحدود ليس بحاجة الى تقدير المستوى المقبول من الخطر الرقابة[2].

المطلب الثالث: معايير إعداد التقرير

إذ تعد معايير التقرير الأربعة التوجيهات المعينة لتحضير تقرير المدقق وتشمل على: يجب أن يحدد التقرير ما إذا كانت القوائم المالية تتفق مع مبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

يجب أن يذكر بالتقرير حالات عدم الثبات في تطبيق مبادئ محاسبية المتعارف عليها بين الفترة الحالية والفترة السابقة.

ما لم يذكر عكس ذلك في تقرير التدقيق بعد الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية كافية أن يحتوي التقرير على تعبير المدقق عن رأيه الإجمالي في القوائم المالية وعلى رأيه من بعض العناصر التي أثرت على عدم إبداء الرأي وعندما لا يمكن التعبير عن الرأي الإجمالي للقوائم المالية يجب أن يذكر بالتقرير الأسباب وراء ذلك وعندما يقترن اسم المدقق بالقوائم المالية، المرفقة بالتقرير يجب أن يحدد في التقرير على نحو قاطع إشارة إلى طبيعة عمل المدقق.يجب أن يتحقق المدقق من أن الإفصاح في القوائم كافي و ملائم و لا يقوم بالإشارة إلى ذلك في تقريره إلى في حالة كون الإفصاح بدرجة معقولة[3].

---

[1] هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النرية و التعمية**، ط ،3دار وائل، الأردن،2006، ص36.

[2] أحمد حلمي جمعة، **التدقيق والرقابة الجودة**، دار الصفاء، عمان،2011، ص56.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص.189

-1-إعداء القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

يتعين على المدقق أن يحدد صراحة كما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت بعدالة طبقا لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها فإذا حدد المدقق أن القوائم تخرج جوهريا عن تلك المبادئ فإن المدقق يصف ذلك الخروج متضمن الآثار النقدية، وفي معظم الحالات تمثل تلك المبادئ الاساس المستهدف من التقرير المالي ومع ذلك قد تقوم بعض الشركات الغير عامة بإعداد قوائم المالية على أساس محاسبي شامل آخر مثل أساس النقدي أو أساس ضريبة الدخل[1].

-2-التعبير عن الراي:

يتطلب هذا المعيار أن يقوم المدقق بإصدار رأي التدقيق وإذا كانت هناك أسباب تبرر عدم إمكانية إصدار ذلك الرأي يتعين اعلام المستخدم بكافة الأسباب الرئيسة وراء ذلك ويعتمد نوع الرأي المقدم على نتائج الفحص المدقق ويجب أن يشير تقدير المدقق إلى نوع الفحص المؤدي ودرجة المسؤولية التي يتم استطلاع عليها وبذلك فإن التقرير يجب أن ينص بوضوح عما إذا كانت القوائم المالية قد تم مراجعتها أو فحصها أو إعدادها. ويجب إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة وبيان مدى عمليات الفحص التي قام بها المراقب ومسؤولية التي تحملها.

ويكون إبداء ال أري فيما يتعلق بمدى صدق ووضوح القوائم المالية في إظهار نتيجة أعمال المنشاة والمركز المالي لها وذلك كوحدة واحدة، وليس بالنسبة للبيانات الواردة بها تفصيلا ولا يعني هذا المعيار بالضرورة الموافقة التامة أو الرفض الكلي للقوائم المالية ففي أغلب الحالات التي لا يمكن لمدقق الحسابات إعطاء موافقة التامة عليها لا يستدعي رفضها نهائيا ولكن يكفي ذكر التحفظات عن الأمور التي لم يقتنع بها ويعتمل مدقق في مجال التعبير عن رأي أحد أنواع التقارير التالية [2]:

- رأي نظيف (لا يتضمن تحفظات)
- رأي مقيد (يتضمن بعض التحفظات)
- رأي سلبي بمعنى عدم إعطاء رأي
- تقرير عدم إعطاء أو إبداء الرأي.

[1] محمد سمير الصبان وعبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية**، دار الجامعية، الإسكندرية، ،2002ص101.

[2] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة**، دار المسيرة، الأردن، ،2006ص.49

خاتمة الفصل:

على ضوء ما تقدم تم الوقوف على جملة من الاستنتاجات حيث وجدنا ان تطور التدقيق المالي كان نتيجة تطور الواقع الاقتصادي كما استنتجنا ان التدقيق المالي هو عملية ضرورية يجب القيام بصورة الزامية او اختيارية لإضفاء الشفافية على القوائم المالية،اما بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية فهو عبارة هن خطة تنظيمية تشمل جميع الأساليب والطرق التي تساعد المؤسسة في ضمان السير الحسن لجميع عملياتها الامر الذي يزيد في مصداقية وصحة المعلومات المحاسبية ،والذي يعتبر اهم عنصر يعتمد عليه في التدقيق المالي وذلك للأهداف المرجوة منه.

كما وجدنا ان للتدقيق المالي عدة معايير يعتمد عليها في تقييم فعالية التدقيق المالي على تحليل القوائم المالية والتي من بينها معيار بشخصية المدقق،معايير العمل الميداني و أخيرا معايير اعداد التقارير.

الفـصـل الثانـي

ممـارسـات التدقيق المـالـي

علـى تـحـليل القـوائـم المـاليـة

تمهيد:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشأة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمنشأة و أدائها المالي و تدفقاتها النقدية ،و يمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي و حقوق الملكية و التي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها المنشأة ،كذلك تعتبر القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات ، وهي نتاج النشاط المعلوماتي في المنشأة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية ،كذلك تعتبر النشاط المعلوماتي في المنشأة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية ، كذلك تعتبر ملخصا كميا للعمليات و الأحداث المالية وتأثيرا على أصول والتزامات المنشاة و حقوق ملكيتها.

نظرا للمسؤولية الملقاة على عاتق المدقق الخارجي المتمثلة في ضرورة توجيه انتباه مستخدمي هذه القوائم في حالة التوصل الى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في مزاولة نشاطها والوفاء بالتزاماتها تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للقوائم المالية

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الإجراءات التحليلية

المبحث الثالث لتحليل المالي قدرة المدقق على معرفة افلاس الشركة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

إن نقطة البداية في التحليل المالي هي القوائم المالية وتعتبر من المخرجات الأساسية للمحاسبة، حيث يقوم المحاسب بإعداد هذه القوائم بناءا على العمليات وتسجيلها وترحيلها وترصيدها ومن ثم يأتي دور المحلل المالي في تفسير البيانات والأرقام الموجودة في هذه القوائم حتى تستفيد منها جهات مختلفة.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

للقوائم المالية العديد من التعاريف نذكر منها:

التعريف الأول :

"القوائم المالية هي عبارة عن أرقام تعبر عن العمليات التي قامت بها الشركة خلال السنة المالية ومرتبة حسب الهدف فهناك قوائم تقيس الوضع الحالي للشركة من حيث المديونية و الدائنة وهناك قوائم تقيس,النقد الصافي من حيث الإيرادات المصروفات وأخرى تقيس التدفقات النقدية من تدفقات داخلة وأخرى خارجة"[1].

التعريف الثاني :

"القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج، وتمثل القوائم المالية الناتج النهائي لعملية المحاسبة والتي تصف العمليات المالية للمنشأة وتتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تعطي قدرة معينة من نشاط الأعمال"[2].

التعريف الثالث:

"[3]القوائم المالية هي المصدر الأهم والرئيس لتزويد المحلل المالي بالمعلومات والأرقام والبيانات المالية التي تمثل جميع جوانب المنشأة وتصف عملياتها، وتعد مهنة المحاسبة الجهة المسؤولة عن إعداد أو صدار القوائم المالية، ولكن دور المحلل المالي هو استخدام تلك القوائم المالية وتحليلها وتفسير ما يعني كل رقم من تلك القوائم المالية."

هي تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل اقصاه 4أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وتجدر الإشارة إلى إلزامية عرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية.

[1] خلدون إبراهيم الشديفات، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ،2010ص:.10

[2] طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية**، الدار الجامعية، الأردن، ،2006ص:35

[3] هيثم محمد الزغبي، **الادارة والتحليل المالي**، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن،2009، ص191

المطلب الثاني: أهمية واهداف القوائم المالية

أولا :أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاث نقاط يمكن تلخيصها كالآتي :

أداة اتصال، وسيلة في تقييم الأداء، وسيلة تساعد في اتخاذ القرار.

-فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي همزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين فيها ووسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين العملاء، البنوك...، وأيضا وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

-أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءة واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة.

-وتعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة، مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية معها.[1]

ثانيا: أهداف القوائم المالية[2]

تهدف هذه القوائم المالية إلى:

1-عرض جميع الأرقام والمعلومات والبيانات المالية الخاصة بالمنشأة لفترة زمنية معينة ؛

2-إعطاء مؤشر دقيق عن المركز المالي للمنشأة ؛

3-استخدام نتائج عمليات المنشأة سواء طويلة الأجل أو القصيرة الأجل ؛

4-تحديد قيمة التغيرات في الموجودات والمطلوبات والموازنة بينهما استخدام الجانب الأرجح ؛

5-التعبير عن الموجودات بالمنشأة والتزاماتها وتمثيل قيمتها بالموجودات النقدية والمتداولة والسائدة؛

المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية

تتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتللك المعلومات وذلل وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراهم المبنية على تلل المعلومات المقدمة من جهة أخري.ومن الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات القوائم المالية نجد[3]:

---

[1] الياس بدوي، **دور تطبيق النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية في معال ة أثر التضخم من القوائم المالية**، مذكرة، ماجيستر، غير منشورة، بسكرة، ، 2010- 2009ص38-39

[2] هيثم محمد الزغبي ، مرجع سابق ذكره ، ص180

[3] الياس بدوي، **دور تطبيق النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية في معال ة أثر التضخم من القوائم المالية**، مذكرة، ماجيستر، غير منشورة، بسكرة، ، 2010-2009ص15

أولا: المستثمرون

يحتاج المستثمرون معلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن اماك يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الأرباح.

ثانيا: الموظفون

يهتم الموظفون والجمعات المماثلة هم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال، كما أهم يهتمون بامعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاهم ومزايا التقاعد هم وتوفر فرص العمل.

ثالثا: الموردون والدائنون التجاريون الأخرون

يهتم الموردون والدائنون الأخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشاة على مدي أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

رابعا: المقرضون

يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد قروضهم والفوائد المتعلقة

ها عند الاستحقاق.

خامسا: العملاء

يهتم العماء بالمعلومات المتعلقة باستمرار المنشأة، وخصوصا عندما يكون هم ارتباط طويل امدى أو اعتماد عليها

سادسا: الحكومات ومؤسساتها

هتم الحكومات ووكلائها بعملية توزيع الموارد بالتا أنشطة المنشآت، كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية وكأساس إحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشاهة.

سابعا: الجمهور

تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلي سبيل امثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة لاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد اللذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحلين ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم معلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة اتجاه المؤسسة وتنوع أنشطتها.

.بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات، فحن هاك حاجات عامة لهم جميعا، وحيث أن توفر قوائم مالية تفي باحتياجات المستثمرين مقدمي رأس امال المخاطر للمنشأة فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الأخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.

لذلك تعتمد مهنة المحاسبة عند تقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية ذات الغرض العام والتي تتجه إلى توفير معلومات اكثر إفادة للجماعات المختلفة من المستخدمين بأقل تكلفة ممكنة وتستند تلل الأهداف علي أن المستخدم يحتاج الى قدر ملائم من المعرفة بجوانب الأعمال التجارية والمحاسبة المالية حتى يتمكن من فهم المعلومات التي تتضمنها

القوائم المالية، وتعد تلل القطة هامة أنها تعني أنه عند إعداد القوائم المالية يمكن للمحاسبين افتراض وجود الأهلية لدى المستخدمين حيث أن لذلك أثر هام على طريقة ومدي التقرير عن المعلومات.

الشكل رقم (01): مستخدمو القوائم المالية

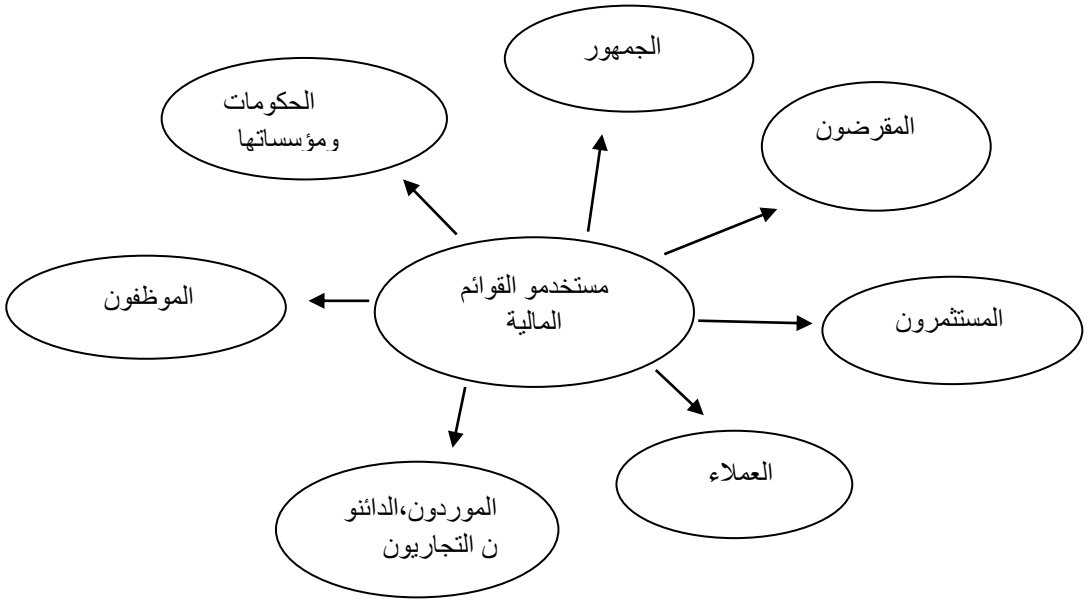

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معلومات السابقة

المبحث الثاني: أساسيات حول القوائم المالية

سوف نتطرق في هذا المبحث الي اعتراف وقياس عناصر القوائم المالية وحدودها، والعوامل المؤثرة فيها لأنها تعتبر أساسيات القوائم المالية.

المطلب الاول : الاعتراف وقياس عناصر القوائم المالية

أولا- الاعتراف بعناصر القوائم المالية:

الاعتراف هو عملية تضمن عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج، وينبغي الاعتراف بعنصر القائمة المالية (الاصول والحقوق الملكية ، والدخل والمصروفات)، واذا كان للبند تكلفة او قيمة يمكن قياسها بموثوقية[1] ، وفي ما يلي نوضح العناصر التي يتكون منها الاعتراف بالقوائم المالية:

-**الاعتراف بالأصول** :يتم الاعتراف بالأصل في الميزانية عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية سوف تتدفق إلى المؤسسة، وان الأصل في الميزانية عند تكبد مصاريف ليس من المحتمل أن يتدفق عنها منافع اقتصادية للمؤسسة تتعدى الفتر المحاسبية الجارية.[2]

الاعتراف بالالتزامات :يتم الاعتراف بالالتزام في الميزانية عندما من المحتمل التضحية بموارد على شكل منافع اقتصادية من المؤسسة بسبب تسديد تعهد حالي، وأن مبلغ التسديد يمكن قياسه بموثوقية.

-**الاعتراف بالدخل** :يعترف في الدخل في قائمة الدخل عندما تنتج زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بزيادة الموجودات، أو انخفاض المطلوبات والتي يمكن قياسها بشكل موثوق فيه[3].

-**الاعتراف بالمصروفات** :يعترف بالمصروف في قائمة الدخل عندما ينتج انخفاض في المنافع الاقتصادية المرتبطة بانخفاض الموجودات أو زيادة في المطلوبات والتي يمكن قياسها بشكل متزامن مع الاعتراف بزيادة المطلوبات وانخفاض الموجودات، فمثلا استحقاق مستحقات العاملين أو استهلاك المعدات.

ثانيا – قياس عناصر القوائم المالية

القياس هو مقارنة عنصر بعنصر أخر للوصول للقيمة العادلة التي يخزنها عنصر المقاس، وعادة ما يكون العنصر المقاس هو النقود. ويمكن تعريفه أيضا بأنه عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي ستعترف بها القوائم المالية وتظهر بها في الميزانية وقائمة الدخل، ويتضمن ذلك اختبار محدد للقياس، عدة من الاسس المختلفة للقياس بدرجات مختلفة في تشكيلات متفاوتة في القوائم المالية وهذه الاسس تشمل:[4]

-**التكلفة التاريخية** :تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع، أو يعادله أو بالقيمة العادلة لما أعطى بالمقابل في تاريخ الحصول عليها، وتسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة بمقابل التعهد أو في بعض الظروف مثل ضرائب الدخل ، بمبلغ النقدية او ما يعادل النقدية الذي من المتوقع ان يدفع لسداد الالتزام في المسار العادي للعمل.

---

[1] هيني قان جريوننج، ترجمة طارق عبد العال، **معايير التقارير المالية دليل لتطبيق**، الدار الدولية الثقافية، مصر، 2006،ص8..

[2] طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006،ص -ص112

[3] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم وافصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة الدكتوراه تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015،ص64

[4] طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص11.

-**التكلفة الجارية** :تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد والذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجل الالتزامات بالمبلغ الغير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد التعهد في الوقت الحاضر.

-**القيمة القابلة لتحقيق** :تحمل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتحمل الالتزامات بقيم السداد، أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات في المسار العادي للعمل.

-**القيمة الحالية** :تحمل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية في المستقبل التي من المتوقع أن يولدها الأصل في المسيرة العادية للعمل، ونتمثل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية، التي من المتوقع أن تطلب سداد الالتزامات في المسيرة العادية للعمل.

المطلب الثاني: حدود القوائم المالية

بما أن القوائم المالية تستخدم لاتخاذ القرارات فعلى المستفيدين أن يعرفوا النقص والحدود اللازمة لهذه القوائم وذلك لأن القوائم المالة تعكس سنة الماضية، أما القرارات فهي للمستقبل ، ومن حدود القوائم المالية ما يلي:[1]

-**استخدام التقديرات** :حيث أن تراكم الاخطاء أو التحيز في التقدير قد يسبب تشويها أو تحريفا هاما في القوائم المالية، مثل أخطاء مخصص الديون المشكوك فيها وتقدير العمر الانتاجي للأصول وتكاليف البحث التطوير.

-**استخدام طرق محاسبية بديلة** :فالاختلاف في تطبيق بعض الطرق المحاسبية مثل تقويم المخزون وطرق الاستهلاك المتعددة والتي تعتبر جميعها مقبولة قبولا عاما قد تسبب اختلافات كبيرة في تحديد الدخل وتقييمالأصول.

-**إستخدام اجراءات مختلفة لتقييم أصول المؤسسة الواحدة** حيث تظهر النقدية وحسابات المدينين وأوراق القبض وفق القيمة الجارية تقريبا، بينما تظهر الأصول الثابتة بثمن التكلفة التاريخية المحققة من قبل عدة دورات محاسبية وبعض الاصول مثل: المخزون السلعي يظهر بثمن التكلفة أو السوق، لذلك نلاحظ أن المؤسسة ذات الأصول الماثلة تنتج صافي دخل مختلف ويختلف تقييم أصولها إذا إختلفت تواريخ الحصول على هذه الاصول الثابتة.

-**غياب بعض الاصول والخصوم بشكل كامل** :فعض الأصول قد لا تظهر في الميزانية مثل قيمة اكتشاف أبارالبترول والغاز والمناجم وقيمة شهرة محل المنتجة ذاتيا، أما الخصوم التي لا تظهر في الميزانية فهي مثلا غرامات العقود التي قد تصبح واجبة التنفيذ والخصوم المحتملة مثل الضمانات البنكية (الكفالات).

إن السبب الرئيسي لغياب الأصول والخصوم السابقة هو صعوبة التقدير واختلافه من محاسب لأخر بحيث يصبح التقدير ذاتيا، والمحاسبون لا يثبتون في حساباتهم إلا الأرقام المحددة موضوعيا، ومما سبق نلاحظ أن المعلومات الناقصة والمذكورة أعلاه قد تكون مهمة جدا في اتخاذ بعض القرارات.

[1] يوسف محمود جربوع، **نظرية المحاسبية**، حقوق الطبع والتأليف محفوظة، الطبعة الثانية ،2014ص .128

-**تغيرات الأسعار** :ومن أثر تغيرات الأسعار على القوائم المالية ما يلي[1] :

✓التكلفة التاريخية اصغر من التكلفة الإستبدالية والجارية.

✓عدم ثبات الوحدة النقدية وهو فرض أساسي في منهج التكلفة التاريخية.

✓وجود ارباح وخسائر حيازة لا يتم التقرير (الافصاح) عنها.

✓قياس الربح غير صحيح لعدم موضوعية القياس في مقابل المصروفات مع الايرادات.

-**غياب المعلومات النوعية أو الحقائق غير قابلة للقياس الكمي** :مثل قيمة الهيكل التنظيمي للمؤسسة، قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح، غياب الأحداث الغير المالية عن القوائم والتي تؤثر تأثيرا كبيرا على شكل القرار وحجمه

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في القوائم المالية

إن للقوائم المالية عدة عوامل مؤثرة فيها، أهمها :[2]

-**أثر المنظمات المهنية** :ويتضح هذا الأثر في الولايات المتحدة الامريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع لذلك قيام مجلس معايير المحاسبة المالية بوضع أهم المبادئ والاجراءات التي يجب اتباعها عند اعداد التقارير المالية ، وبالإضافة إلى جهود المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، التي تتمثل في اصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة وبالمثل لقد اصدر معهد المحاسبين القانونيين مجموعة من النشرات والتوصيات تتعلق بالمبادئ المحاسبية وتطوير المعايير المحاسبية عن طريق لجنة المعايير المحاسبية بالاشتراك مع الجمعيات المهنية الأخرى

اثر الجهات المشرفة على سوق الاوراق المالية :حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الامريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ المحاسبية الملزمة لشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية في نيويورك، هذا إضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية والدورية إلى هيئة سوق تنظيم الأوراق المالية لمراجعاتها والتأكيد من التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة، بالمقابل تقوم الهيئات المشرفة بالأوراق المالية بدور مماثل في الاشراف والرقابة على القوائم المالية للشركات المساهمة التي تتداول اسمها في سوق لندن للأوراق المالية

النظام الاقتصادي القائم :إن النظام الاقتصادي القائم على القوائم المالية في الدول الصناعية الغربية، حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرون والدائنون وغيرهم، بينما يقوم النظام المحاسبي لدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بتقديم المعلومات المحاسبية للمسؤولين عن برامج التنمية وخططها لإعداد الاحصاءات اللازمة للتخطيط على مستوى القومي.

-**التضخم والارتفاع في الأسعار** :حيث أدى انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلدان العالم، وخاصة في البرازيل والارجنتين إلى إعادة النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة في هذه البلاد واعدادها على أساس التكلفة التاريخية

[1] **نفس المرجع**، ص.129

[2] - سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013،ص.77

المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

-**أثر تدخل الدولة** :تقوم الدولة بدور الرئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي، والقوائم الماليةوالمعلومات المالية التي يوفرها للمستفيد منها، هذا في مختلف الاجهزة سواء الضريبة أو الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة ومصروفها، ومراجعة القوائم المالية للمؤسسات التي تساهم فيها الدولة أو تضمن لها حد أدنى من الارباح والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة

المبحث الثالث: التحليل المالي ومدى قدرة المؤسسة على معرفة استمراريتها

يعتبر التحليل المالي تقنية من التقنيات الأخرى تتطلب معرفة معمقة وخاصة وهي دوما في تطور مستمر ويعتبر من المواضيع الهامة التي تتناولها الدراسات الاقتصادية والاهتمام بها. لأنها تمليها متطلبات التخطيط المالي السليم، وعادة فإن طبيعة التحليل المالي هي عبارة دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لمعرفة مدلولات هذه البيانات وأسباب ظهور هذه البيانات وتفسير ذلك.

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي

التعريف الأول:

"يعرف بأنه مجموع الاساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنضمات في الماضي و الحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل"[1].

التعريف الثاني:

" يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها، وباستخدام الأساليب الكمية، وذللك بهدف إظهار الارتباطات بن عنصرها والت رات الطارئة على هذ هالعناصر وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات، وكذللك وتقييم المعلومات للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة."[2]

التعريف الثالث:

"يعرف بانه عملية منظمة لإخضاع محتويات القوائم المالية للدراسة، بهدف بلورتهاا وتوضيح مدلولاتها وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون مخفية وراء الأرقام بما يفيد في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية[3]."

بالرغم من تعدد التعاريف يمكن القول أن التحليل المالي هو علم له قواعد و معايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة و إجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة

[1] وليد ناجي الحيالي؛ **الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي** مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع؛ عمان؛2004؛ ص16

[2] منير شاكر محمد وأخرون، مدخل **لصناعة القرار**؛ داروائل للنشر؛ الأردن؛2005؛ ص

[3] لطيف زيود ماهرتقويم أداء المصارف؛ استخدام **ادوات التحليل المالي**، مجلة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سوريا، المجلد 27؛ العدد 4؛ ص20

وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط و البيانات المالية.

المطلب الثاني: الطرق المستخدمة في التحليل المالي

للتحليل المالي طرق وأساليب فنية يتم استخدامها من اجل الوصول إلى مؤشرات معينة أثناء القيام بعملية التحليل المالي وهذ الطرق منها ما هو تقليدي نشأ مع بداية تشكل هذه المعرفة وازال بشكل أمية وفعالية ي عملية التحليل المالي، كالنسب المالية، وهناك أساليب حديثة نشأت مع تطور العلوم الأخرى كالرياضيات والإحصاء وبحوث العمليات ويتفق أغلب المختصون على أن النسب المالية تنقسم إلى أربعة مجموعات رئيسية وكل مجموعة تنقسم بدورها إلى مجموعة من النسب والمعادات المالية وهذه المجموعات الاربع هي كالتال

أولا: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي

تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي يضعنا أمام مقارنة بين التوازن من أعلى الميزانية وأسفلها حيث يعتبر التوازن من أعلى الميزانية سهل التحقيق في المؤسسة ويرجع ذلك لكونه يخص أولا العمليات التي تفوق السنة ن الوقت يكون في صالح المؤسسة وهو ما يسمح لها بتسديد الديون في تاريخ استحقاقها، أما التوازن من أسفل الميزانية يكون صعبا لأن مدة الاستحقاقية تكون قصيرة وبالتالي لا تتمكن من الوفاء بالتزامها في الوقت المحدد.

❖ **أهم مؤشرات التوازن المالي**: وهي كالتالي

1-رأس مال العامل

1-1 تعريف رأس المال العامل:

هو فائض الأموال الدائمة على الأصول غير الجارية وهو هامش الأمان يضمن السيولة داخل المؤسسة، وبالتالي المقدرة على سداد التزاماتها في الأجل القصير[1].

ويمكن تحليل رأس المال العامل من زاويتين للميزانية[2]:

- **من اعلى الميزانية يمكن حسابه كالتالي**:

راس مال العامل =رؤوس الأموال الخاصة +الخصوم الغير الجارية-الأصول الغير الجارية

- **من أسفل الميزانية يمكن حسابه كالتالي**:

راس مال العامل =الأصول الجارية -الخصوم الجارية .

[1] عبد الناصر نور وآخرون، **التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2008،ص112.

[2] خلدون إبراهيم شريفات، **إدارة التحليل المالي**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2001،ص70.

1-2أنواع رأس المال العامل:

من اهم انواعه هي:[1]

1-2-1راس المال العامل الخاص

هو المقدار الإضافي من رؤوس الأموال الخاصة عن تمويل الأصول غير الجارية ويحسب وفق العلاقة:

رأس مال العامل الخاص = رؤوس الأموال الخاصة – مجموع الخصوم الجارية

أو

رأس مال العامل الخاص = أصول الجارية – مجموع الخصوم الجارية

1-2-2راسمال العامل الإجمالي:

والهدف منه هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها الجارية كما يحدد لنا طبيعة المؤسسة ويعبر عنه بالعلاقة الأتية:[2]

رأس مال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية

1-2-3:رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي)

ويمثل مجموع الديوان التي تحوزه المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخارجي = الخصوم الغير الجارية + الخصوم الجارية

1-3تغيرات رأس المال العامل:

إن حجم أرس المال العامل يختلف باختلاف المؤسسة فيكون أقل في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دواران المخزون في المؤسسات التجارية وبطئه في المؤسسات الصناعية[3].

1-3-1رأس المال العامل الموجب:

في هذه الحالة يمكن ملاحظة أن هناك زيادة في السيولة القصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل،هذه الوضعية يمكن وصفها بالملائمة بالنسبة للقدرة على السداد.

1-3-2رأس المال العامل المعدوم:

يوضح أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها وهذه الحالة الصعبة المنال لعدم إمكانية المضايقة بين السيولة والالتزامات لمدة طويلة.

1-3-3رأس المال العامل السالب معناه أن المؤسسة تعرف صعوبات مالية في الأجل القصير لأنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند مواعيد استحقاقها وبالتالي عليها اتخاذ قرارات تصحيحية لتحقيق الاستقرار المالي.

---

[1] جمال توفيق، **مذكرات في التحليل المالي**، دار النهضة العربية، مصر، 1996،ص63

[2] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006،ص331

[3] 1-JEAN Lenard, les bases d'analyse, les Editions D'organisation, 1997, p : 112

-2-احتياج رأس المال العامل:

بما أن رأس المال العامل يقدم صورة إجمالية عن وضعية المؤسسة في فترة معينة ويهتم بالأموال الثابتة، وبما أن نشاط المؤسسة ديناميكي بطبعه، فإنه يحتاج إلى مقياس يأخذ بعين الاعتبار هذه الحركية، ويعالج الجانب السفلي للميزانية، وأبرز تطورها ويسمى هذا الأخير باحتياجات رأس المال العامل، إذن هو ما تحتاجه المؤسسة فعلا لمواجهة ديونها المستحقة ويحسب كما يلي:

احتياج رأس المال العامل = [الأصول الجارية – القيم الجاهزة] – [الخصوم الجارية – مستحقات فورية]

لاحتياج رأس المال العامل ثلاث حالات هي:[1]

2-1احتياج رأس المال العامل الموجب:

وهو أن احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل أي دورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها، وبالتالي المؤسسة بحاجة إلى إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال وهي رأس المال العامل.

2-2احتياج رأس المال العامل السالب:

هذا يعني أن احتياجات التمويل اقل من موارد التمويل وفي حالة الموارد تعطي الاحتياجات، لذا فالمؤسسة بغير حاجة إلى رأس مال عامل موجب لمواجهة الأخطار المحتملة.

2-3احتياج رأس المال العامل المعدوم:

هذا يعني أن احتياجات التمويل مساوية لموارد التمويل، وبالتالي فالمؤسسة لا تحتاج الى تمويل خارج دورة الاستغلال.

-3-الخزينة:

تلعب الخزينة دوار أساسيا في المؤسسة وتترجم التوازن المالي على المدى القصير ما بين رأس المال العامل الثابت نسبيا، واحتياجات رأس المال العامل المتذبذب عبر الزمن لذا تعتبر الخزينة مؤشرا هاما من مؤشرات التوازن المالي، وهي مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة خلال دورة استغلالية واحدة، وهي تتمثل في صافي القيم الجاهزة أو المتاحة أي ما نستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة فالخزينة تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها حين حلول تاريخ استحقاقها ويمكن حساب الخزينة بالطريقة التالية:[2]

ط1 الخزينة = القيم الجاهزة – مستحقات فورية

او

ط2 الخزينة = رأس المال العامل -احتياج رأس المال العامل

[1] خلدون إبراهيم شريفات، مرجع سابق، ص82

[2] نفس المرجع السابق، ص 83

الخزينة الموجبة:

أي رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل فالمؤسسة تجمد جزء من أموالها وهذا يطرح مشكلة الربحية ولهذا يجب على المؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها أو تمديد أجال التسديد للزبائن.

2-3الخزينة السالبة:

أي هناك نقص في السيولة ومنه المؤسسة عاجزة عن توفير السيولة لتغطية الديوان المستحقة إذن هناكعجز هيكلي.

3-3الخزينة المعدومة نظريا:

في هذه الحالة نجد رأس المال العامل قد قام بتلبية كل احتياجاته أو بمعنى أدق هناك تطابق بين السيولة المتوفرة واستحقاقية الديون وهي الوضعية النظرية للخزينة وهي صعبة المنال لأنها توافق الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة والبيئة المثلى لمحيط المؤسسة.

ثانيا: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

النسب المالية من أهم الوسائل والأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية حيث يهتم بقياس العلاقات بين القوائم المالية، حيث يمكن احتساب عدد لا نهائي من النسب المالية لنفس المؤسسة لكن يجب على المستعمل لهذه النسب أن يقوم باختيار الأهم منها وتفادي النسب المتشابهة وعموما يمكن تقسيم مختلف النسب التي يمكن استخلاصها من القوائم المالية إلى ما يلي:

- ✓النسب الهيكلية.
- ✓نسب النشاط.
- ✓نسب السيولة.
- ✓نسب المردودية

1-النسب الهيكلية:

هي تلك النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة من خلال تسليط الضوء على النقطتين التاليتين:

- ✓التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية;
- ✓كفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المنشأة بشكل سليم.

وتضم هذه النسب ما يلي [1]:

1-1نسبة التمويل الدائم:

يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = رؤوس الأموال الخاصة +الخصوم الغير الجارية /الأصول الغير الجارية

[1] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)**، دار محمدية العامة، ،1999ص53ص55

من هذه العلاقة نستنتج الحالات التالية:

✓نسبة التمويل الدائم =1؛هذا يعني انعدام رأس المال الدائم وذلك لا يعتبر في صالح المؤسسة.

✓نسبة التمويل الدائم >1؛الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تجنب حالات طارئة كالكساد في المخزون أو صعوبة تحصيل حقوق المؤسسة.

✓نسبة التمويل الدائم <1 ؛وهنا الحالة المالية للمؤسسة سيئة كون أن الأصول غير جارية تمول عن طريق تمويل غير عقلانية

2-1 نسبة التمويل الخاص:

هي مكملة النسبة الأولى وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = مجموع رؤوس الأموال الخاصة / مجموع الأصول غير الجارية

وحسب هذه النسبة يتضح لنا مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي ويمكن أن نميز الحالات الآتية:

✓نسبة التمويل الذاتي = ؛ 1أي أن قيمة الأصول الغير جارية مساوية للأموال الخاصة إذن كل الأصول غير جارية مغطاة برؤوس الأموال الخاصة.

✓نسبة التمويل الذاتي 1 ;<هناك فائض في الأموال أي أن المؤسسة تمول قيمتها الثابتة عن طريق رؤوس الأموال الخاصة

3-1 نسبة الاستقلالية المالية:

تحسب وفق العلاقة التالية:[1]

نسبة الاستقلالية المالية =مجموع رؤوس الاموال الخاصة / مجموع الخصوم

وهي تعطي فكرة على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي أي تشبعها بالديون ومن المستحسن ألا تنخفض عن0. 5

4-1 نسبة قابلية السداد:

وتسمى الملائمة العامة وتحسب كما يلي:[2]

نسبة قابلية السداد = مجموع الخصوم الجارية والغير الجارية / مجموع الأصول الغير جارية

وتستخدم هذه النسبة لمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها لقياس مدى ضمان أموالهم، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي حظ أوفر للحصول على ديون من الغير ومن المستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي0.5.

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص.53

[2] نفس المرجع السابق، ص:55

1-5 نسبة توسع المؤسسة:

تسمح بمعرفة اتجاه المؤسسة فيما يخص توسعها سواء كان داخليا أو خارجيا فإذا كانت هذه النسبة أكبر من 0.85فالمؤسسة في توسع داخلي أو خارجي وتحسب كما يلي:

نسبة التوسع الداخلي = الأصول العينية والمعنوية / الأصول غير الجارية

نسبة التوسع الخارجي = الأصول المالية / الأصول غير الجارية

1-6 نسب السيولة:

هي نسب تستعمل لقياس مدى قدرة المؤسسة على مراجعة التزاماتها القصيرة الأجل وهذا عند تاريخ استحقاقها باستخدام الأصول السائلة والشبه سائلة دون تحقيق خسائر.[1]

ويمكن أن نجد النسب التالية:

نسبة السيولة العامة: وتحسب كما يلي[2]

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

إذا كانت هذه النسبة <1 هذا يعني أن المؤسسة في حالة سيئة وعليها مراجعة هيكلها المالي وذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو رأس مال وكذا التقليل من الديون قصيرة الأجل.

✓أما إذا كانت هذه النسبة =1 يعني أن المؤسسة مولت أصولها بواسطة الديون قصيرة الأجل. لكن يكون ارتفاع هذه النسبة نتيجة زيادة عنصر من الأصول الجارية كتراكم المخزونات وهو غير مقبول وقد تكون هذه الزيادة ناجمة عن زيادة عنصر النقديات بصورة مبالغ فيها مما يدل على عدم الاستخدام الجيد لسيولة المؤسسة، ومنه تقليل الربحية أو ربما يسبب زيادة تراكم حساب الزبائن وتضخمه نتيجة عدم استخدام سياسات جيدة في التحصيل ومتابعة حسابات الزبائن[3]

1-7 نسبة السيولة المختصرة:

وتحسب وفق العلاقة التالية:[4]

نسبة السيولة المختصرة = الأصول الجارية – مخزونات / الخصوم الجارية

وتوضح مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل خلال فترة قصيرة وتكون هذه النسبة في حالة العادية محصورة بين(0.3-0.5)

[1] محمد مطر، مرجع سابق، ص35.

[2] - منير ابراهيم الهندي، **الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)**، الناشر للمكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة ، ،2000ص:.

[3] وليد ناجي، **الاتجاهات الحديثة في ظل التحليل المالي**، إثراء النشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ،2009ص35

[4] عاطف جابر، طه عبد الرحيم، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ،2008ص:466

2-3نسبة السيولة الفورية:

وتحسب وفق العلاقة التالية[1] :

وهي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الفورية أي قدرتها على مواجهة الديون قصيرة الأجل بواسطة أموال الخزينة.

نسبة السيولة الفورية = أموال الخزينة / الخصوم الجارية

3-نسب المردودية:

وهي نسب تستخدم لقياس مردودية وكفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة لديها استغلال عقلاني من أجل تحقيق الأرباح ومن بين هذه النسب نجد[2]:

1-3 نسبة المردودية المالية:

نسبة السيولة العامة = النتيجة الإجمالية / رؤوس الأموال الخاصة.

وتستعمل لقياس مدى قدرة المؤسسة في الحصول على الأموال لضمان تجديد وسائل إنتاجها وتطويرها، وبالتالي ضمان التمويل الذاتي ولذلك تمكنها من فرض سيطرتها في السوق الذي تنشط فيه.

2-3نسبة المردودية الاقتصادية:

وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

حيث تعبر عن مردودية أصول المؤسسة الصافية وقدرتها على استخدام أصولها في توليد الربح كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها

3-3نسبة المردودية التجارية:

نسبة المردودية التجارية = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال

تسمح نسبة المردودية التجارية بالتقييم الخاص لنشاط المؤسسة وذلك من خلال مقارنة رقم الأعمال للمؤسسة ،أي حجم نشاطها مع النتيجة المتحصل عليها،حيث كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن المؤسسة في حالة جيدة

4-نسب الدوران

تسمى بنسب قياس كفاءة النشاط وهي النسبة التي يقاس بها مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة، حيث تهتم المؤسسة بسرعة دوران عناصر أصولها المتداولة لتحقيق أقصى ربح ممكن ومن أهم هذه النسب:[3]

[1] أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2010،ص:155

[2] محمد مطر، مرجع سابق، ص:58

[3] جميل أحمد توفيق، **اساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، ص115ص116

نسب دوران المخزون:

وهي مدة تصريف المخزونات بمختلف أنواعها، وتدل على تحكم المؤسسة في تسيير مخزوناتها أي تسمح هذه النسب بتقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون، ولحساب نسب دواران المخزون لا بد أن نميز بين المؤسسة التجارية والمؤسسة الإنتاجية نظرا لاختلاف طبيعة المخزون. وسنبين النسب المتعلقة بطبيعة النشاط لكل مؤسسة كما يلي:

4-1-1 في المؤسسة التجارية:

المدة المتوسطة لدوران البضاعة وتمثل المدة اللازمة لتجديد البضاعة في المؤسسة وتحسب بالعلاقة:

المدة المتوسطة لدوران البضاعة = متوسط مخزون البضاعة المستهلكة *360

وتشير هذه النسبة الى المدة المتوسطة لبقاء المخزون داخل المؤسسة حيث كلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك في صالح المؤسسة، حيث تستطيع المؤسسة أن تحقق أرباحا كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من المؤسسات المماثلة والتي لديها مدة تصريف أكبر وهي ميزة تنافسية كبيرة يمكن الاستفادة منها.

4-1-2 في المؤسسة الإنتاجية[1]:

المدة المتوسطة لتصريف المنتجات تامة الصنع وتمثل المدة اللازمة لتحديد المنتجات التامة الصنع في المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

المدة المتوسطة لتصريف المنتجات تامة الصنع = (المخزون المتوسط للمنتجات تامة الصنع /تكلفة الإنتاج المباع.)360

لمدة المتوسطة لتصريف المواد الأولية تمثل تجديد المواد الأولية بالمؤسسة وتحسب بالعلاقة:

المدة المتوسطة لتصريف المواد الأولية = متوسط مخزون المواد الأولية / مواد ولوازم

إن انخفاض هذه المعدلات يعني زيادة نشاط المؤسسة وكفاءة إدارتها في البيع، ولكن يجب أن يأخذ المحلل بعين الاعتبار إمكانية لجوء إدارة المؤسسة إلى تخفيض متوسط المخزون السلعي، لمجرد إظهار معدلات منخفضة متجاهلة بذلك الوقوع في مخاطر نفاذ المخزون، كما أن انخفاض معدل دوران المخزون قد يعني مثلا أن سياسة الإدارة تهدف إلى الاحتفاظ بكمية كبيرة من المخزون ظروف العمل كاحتمال زيادة الأسعار أو انخفاض المبيعات وبالتالي ركود المخزون المخزون قد يعني مثلا أن سياسة الإدارة تهدف إلى الاحتفاظ بكمية كبيرة من المخزون ظروف العمل كاحتمال زيادة الأسعار أو انخفاض المبيعات وبالتالي ركود المخزون.

4-2مدة تحصيل الزبائن:

توضح هذه النسبة السياسة التجارية التي تنتهجها المؤسسة مع عملائها وتشير الى المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها لتسديد حقوقها، وينبغي أن تكون هذه المدة أقل من مدة دوران الموردين، وكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك في صالح

[1] عاطف وليم اندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي ، ،2008ص:127

المؤسسة وتحسب وفق العلاقة التالية :

مدة تحصيل الزبائن = (الزبائن +أوراق القبض) / مبيعات السنة.360

:3-4 مدة دوران الموردين

تعكس هذه النسبة فت ارت سداد المؤسسة لديونها لهذا فمن المستحسن أن تكون هذه الفترة كبيرة عن الفترة التحصيل لضمان وجود سيولة تسمح للمؤسسة بسداد ديونها في الوقت المناسب، ولكن يجب ألا تتضرر سمعة المؤسسة الانتمائية من جراء إطالة فترة التسديد أكثر من اللازم.

مدة تسديد الديون = (موردون + أوراق الدفع) / مشتريات السنة.

المطلب الثالث: دراسة قدرة المدقق باستخدام التحليل المالي على معرفة استمرارية الشركة

القت الهيئات التنظيمية المعاصرة على المدقق مسؤولية التأكد من استمرارية الشركة في مزاولة نشاطها والتأكد من مدى استمرارية الشركة محل التدقيق في مزاولة نشاطها والوفاء بالتزاماتها في المستقبل وضرورة لفت انتباه مستخدمي القوائم المالية وتحذيرهم في حالة وجود شكوك على قدرة المؤسسة في الاستمرار ومواجهتها لصعوبات مالية شديدة

أولا: مسؤولية المدقق حول استمرارية الشركة وفق معيار التدقيق الدولي570:[1]

تتمثل مسؤولية المدقق الخارجي في الحصول على الأدلة المقنعة حول استمرارية المؤسسة او حول وجود مخاطر جوهرية وهذا جزء من إجراءات تقييم المخاطر حسب المعيار الدولي 315الذي نص على ضرورة قيام المدقق الخارجي بتقديم رايه حول صحة القوائم المالية ففي حالة وجود مخاطر فإنه يجب عليه أن يتأكد من أن هذه المخاطر قد ظهرت خلال إعداد القوائم المالية ويجب عليه إظهار ذلك في تقريره، أما في حالة عدم وجود أدلة تشير إلى حالة عدم اليقين في تقريره فإنه يمكن اعتباره كضمان حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في أعمالها 1.على المدقق الخارجي فحص وجود أحداث أو حالات تلقي شكوك ا كبيرة حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها، في حالة وجود هذه الشكوك على المدقق الخارجي القيام بما يلي:

-الطلب من الإدارة إجراء عملية لتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في حالة لم تفعل ذلك بعد؛

-تقييم خطط العمل المعدة من قبل الإدارة مقارنة بتقييمه لاستمرارية النشاط، وتحديد إذا كان تطبيق هذه الخطط مناسب لتحسين الوضعية وما إذا كان من الممكن تنفيذ هذه الخطط في هذه الظروف؛

-في حالة قامت المؤسسة بإعداد توقعات التدفق النقدي، فإن التحليل لها يعتبر عاملا مهما والنظر في نتائج الأحداث المستقبلية أو الوضعية في المؤسسة التقييم لخطط العمل المعدة من قبل الإدارة:

- تقييم مدى موثوقية المعلومات الأساسية المعدة من أجل إجراء المقارنات.

[1] عميروش إيمان ،**مدى استخدام الاجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق**، الجزائر كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف،2017،ص138

تحديد ما إذا كانت هناك تبريرات كافية حول الفرضيات التي بنيت عليها هذه التوقعات.

-النظر فيما إذا كانت هناك أدلة جديدة حول الوقائع التي نشأت منذ التاريخ الذي أدت فيه الإدارة تقييمها؛

-طلب إقرارات خطية من الإدارة وما إذا كان مناسبا من مسؤولي الحوكمة حول خطط عملها في المستقبل ودراسة جدوى هذه الخطط؛

-في حالة ظهور أحداث أو وقائع تلقي شكوكا حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها، فإنه من المتوقع أن يكون لهذه الأحداث أو الوقائع أثر حول طبيعة ومدى أدلة الإثبات المتاحة

ثانيا: الإجراءات المتخذة من طرف المدقق الخارجي لتقييم استمرارية المؤسسة[1]

في حالة اكتشاف المدقق الخارجي لحقائق تؤثر سلبا على استمرارية المؤسسة فإن عليه اتخاذ الإجراءات التالية1:

-**إعلام رئيس مجلس الإدارة** :على المدقق الخارجي إجراء مقابلة مع المسيرين من أجل التحقق من صحة شكوكه والحصول على معلومات إضافية وإعلامهم بكافة الإجراءات المتخذة، في حالة تأكد المدقق من وجود المخاطر فعليه إعلام رئيس مجلس الإدارة كتابيا بالحقائق التي من شأنه ان تؤثر سلبيا على استمرارية المؤسسة وطلب الحصول على رد كتابي خلال 15يوما، في حالة تحصل المدقق على إجابة مقنعة لإمكانية تحسين ظروف المؤسسة تنتهي إجراءاته، أما إذا كانت الإجابة تدل على أن هذه المشاكل هي ناتجة عن مخاطر متراكمة أو عدم الحصول على إجابة في هذه الحالة يتابع المدقق الخارجي إجراءاته؛

-**إعلام مجلس الإدارة** :يقوم المدقق الخارجي بالطلب من رئيس مجلس الإدارة استدعاء هذا الأخير خلال 8 أيام لتداول الحقائق المذكورة خلال 15يوما، في نفس الوقت عليه إعلام رئيس المحكمة التجارية لشروعه في هذا الإجراء، في حالة أن مجلس الإدارة قد اتخذ إجراءات تطمئن المدقق الخارجي تتوقف الإجراءات، لكن في الحالة المعاكسة أو عدم استدعاء مجلس الإدارة يواصل المدقق الخارجي إجراءاته؛

-**إعلام المساهمين** :على المدقق الخارجي أن يقوم خلال 15يوم التالية لاستلام المداولاتĐ لس الإدارة إعداد تقريرا خاصا للإنذار، يكون للرئيس مدة 8أيام لاستدعاء الجمعية العامة، في حالة غياب المسيرين فإن

على المدقق الخارجي القيام بنفسه باستدعاء الجمعية العامة، لابد أن يتضمن التقرير العام للمدقق الخارجي حول حسابات المؤسسة النتائج المناسبة من التقرير الخاص بالإنذار؛

-**إعلام رئيس المحكمة التجارية** :إذا تبين للمدقق الخارجي وأنه بعد اجتماع الجمعية العامة أن القرارات المتخذة لا تسمح بضمان استمرارية المؤسسة، فعليه إعلام رئيس المحكمة التجارية بالإجراءات المتخذة والنتائج المتوصل إليها، ورئيس المحكمة يمكن أن يقرر استدعاء المسيرين من أجل طلب التدابير العلاجية، في حالة غياب

[1] BURLAUD A(2019) Jun ,l'auditeur et la question de la continuité d'exploitation en période de crise économique ;Romania, Bucarest ,p8 ,10

هذه المقابلة أو في حالة أن المسيرين لم يستجيبوا لهذه الدعوة، فإنه يتم إبلاغ ذلك بشكل كامل أمام المدقق الخارجي ومناقشة وضعية المؤسسة مع ممثلي الموظفين، الإدارات العمومية، هيئات الضمان الاجتماعي،...إلخ

خاتمة الفصل:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل تم الوقوف على جملة من الاستنتاجات، حيث وجد ان القوائم المالية هي الوسيلة التي بموجبها ان تنقل الإدارة الى الطراف المعنية صورة مختصرة عن الأداء المالي لاي وحدة اقتصادية وان القوائم المالية هي مجموعة من الوثائق المحاسبية والمالية الغير قابلة للفصل بينها حيث تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وان لهذه الأخيرة العديد من المستخدمين كل حسب احتياجاته.

وفي الأخير تناولنا الحليل المالي وقدرة المؤسسة على معرفة استمراريتها حيث تم التطرق الى مفهوم التحليل المالي ثم الأساليب المستخدمة في التحليل المالي مع الإشارة الى مسؤولية المدقق نحو استمرارية الشركة وبعض المؤشرات التي تشير الى ضعف استمراريتها.

الفصل الثالث :

دراسة حالة بمكتب محافظ الحسابات

تمهيد:

تناولنا في الفصلين السابقين الجانب النظري، لفعالية التدقيق المالي على تحليل القوائم المالية، و من اجل تدارك أي نقص قمنا بإجراء دراسة ميدانية بمكتب محافظ حسابات الذي قام بدوره بإعطائنا قوائم مالية تخص مؤسسة ما لذلك ارتأينا تقسيم الفصل الى ما يلي:

المبحث الأول: التعريف بمكتب محافظ حسابات

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية؛

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية؛

المبحث الأول: تقديم المكتب محل الدراسة

سوف نقوم ي هذا المبحث بالتطرق إ لى مكتب محل الدراسة والمتمثل في مكتب محافظ الحسابات من خال تعريفه المهام التي يقوم بها إجراءات التعرف على المؤسسة

المطلب الأول: تعريف مكتب محافظ الحسابات

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بتعريف محافظ الحسابات مكتب محافظ الحسابات والخدمات التي يقدمها.

أولا: تعريف محافظ الحسابات

حسب المادة 10-01 من محافظ الحسابات هو كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على الحسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لاحكام التشريع المعمول به

ثانيا: التعريف بالمكتب محل الدراسة

إن مكتب محافظ الحسابات محل الدراسة الميدانية متواجد شارع رقم 14بن قادة طيب ولاية مستغانم وقد زاول نشاطه سنة 2010 ويتمتع صاحبه بالاعتماد التالي:

- محافظ حسابات ومحاسب معتمد وفقا للقانون رقم **08/91** المؤرخ في 2010/06/22الصادر عن المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بالجزائر، يقوم بتسديد مبلغ الاشتراك السنوي المقدر ب: **12000.00دج** لدى الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وهنا يصبح مسجلا في جدول الغرفة الوطنية.

يتميز المكتب بالجدية والانضباط والالتزام في الخدمات التي قدمها ويقدمها لزبائنه هي ذات جودة عالية كما قام صاحب المكتب بالتربص الميداني لدى رئيس المصف الوطني للخبراء المحاسبين وفيما يلي نبين تقديم الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات:

الشكل رقم 02: مخطط مكتب محافظ الحسابات.

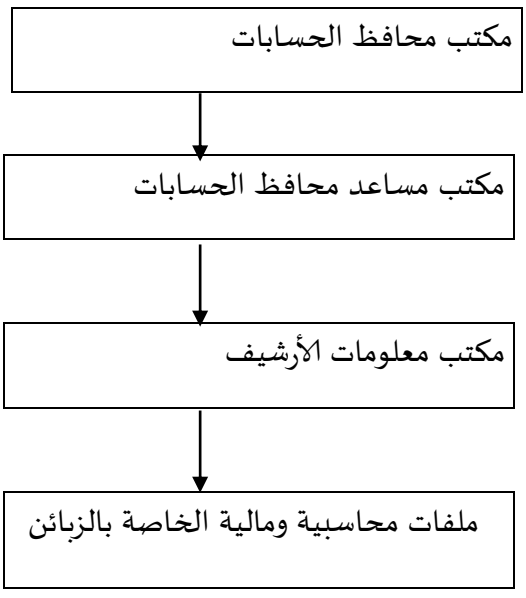

ثالثا: الخدمات التي يقدمها المكتب

إن المكتب ينشط في مجال الميدان المالي والمحاسبي بحيث يقوم بما يلي:

1)المحاسبة والمتابعة الجبائية والمحاسبية للأشخاص الطبيعيين كالمحامي والصيدلي، والأشخاص المعنويين كالمؤسسات، والتصريحات الجبائية الشهرية، واعداد الميزانيات الختامية والقوائم المالية وكل الأعمال الدورية لزبائنه؛

2)تقديم خدمات تتمثل في استشارات جبائية كما تتضمن عمليات الطعن لدى مختلف اللجان (دائرة، ولاية،وطنية)

3)يقوم المكتب بالمصادقة على حسابات المؤسسات سواء كانت مؤسسة ذات مسؤولية محدودة أو مؤسسة مساهمة أو جمعيات ثقافية، اجتماعية، أو مهرجانات ولائية؛

4)يقوم بإعداد خبرات قضائية في مجال محاسبة وهذا بناءا على حكم قضائي صادر من المحكمة أو المجلس، يتم من خلاله تعيين خبير في قضية ما؛

5) كما يقوم بعملية الرقابة القانونية المستقلة وذلك بالإدلاء بشهادته على صحة الحسابات السنوية والتحقق من المعلومات المعطاة في تقرير مجلس الإدارة الخاص بالتسيير، وذلك دون التدخل في تسيير المؤسسة، بالإضافة إلى خدمات التصفية للمؤسسات التي أنهت نشاطها إداريا أو لأسباب أخرى كالإفلاس مثلا

المطلب الثاني: آليات عمل محافظ الحسابات لتدقيق الكشوف المالية

على محافظ الحسابات أن يسير على طريقة عمل ممنهجة وحذرة وترتكز على معايير التدقيق المتعارف عليها والتي درسناها سابقا، منذ قبول التوكيل والاتصال بالشركة حتى إعداد التقرير النهائي، سنحاول التعرف على خطوات عمل محافظ الحسابات لتدقيق الكشوف المالية، والتي تتمثل فيمايلي:

أولا: قبول التوكيل

يجب أن تكون طريقة عمل محافظ الحسابات حذرة وترتكز على منهجية منذ قبول التوكيل حتى إعداد تقرير مصادقة الحسابات السنوية.

عند الاستشعار بالتوكيل وقبل البدء في الوظيفة، على محافظ الحسابات أن يمتنع من إبداء قبوله بسهولة وهذا قبل أن يضع مسبقا بعض الاجتهادات حيز التنفيذ التي تسمح له بما يلي:

❖تجنب السقوط تحت طائلة التنافي والممنوعات الشرعية والقانونية.

❖التأكد من إمكانية القيام بالمهمة لا سيما الإمكانيات التقنية والبشرية لمكتبه.

❖التأكد من أن التوكيل المقترح لا تشوبه مخالفات ومن ثم تجنب المؤسسة المراقبة أخطار بطلان مداولات جمعيتها للمساهمين إن هذه التوصية تدرس على ضوء القوانين والتنظيمات السارية المفعول، الاجتهادات الدنيا لمحافظ الحسابات قبل قبول التوكيل والبدء في الوظيفة، حيث يجب على محافظ الحسابات قبل إبداء قبوله للتوكيل الذي يستشعر به، أن يضع حيز التنفيذ الاجتهادات التالية:

❖يتأكد محافظ الحسابات من عدم وقوعه تحت طائلة التنافي والممنوعات الشرعية والقانونية.

❖يطالب محافظ الحسابات القائمة الحالية للمتصرفين الإداريين أو أعضاء مجلس المديرين ومجلس الرقابة للمؤسسة المراقبة والمؤسسات المنسوبة واذا اقتضى الأمر قائمة المساهمين بالأموال العينية.

❖وفي حالة استشعار بتبديل محافظ الحسابات معزول عليه أن يتأكد أمام المؤسسة والزميل المعزول أن قرار عزله لم يكن تعسفيا.

❖وفي حالة ما إذا خلف محافظ الحسابات الذي رفض تجديد توكيله، عليه الاتصال بالزميل المغادر لاستعلام عن أسباب عدم قبول تجديد توكيله.

❖يجب على محافظ الحسابات أن يتأكد من أن كفاءات مكتبه تسمح له بالتكفل وبتنفيذ التوكيل بطريقة صحيحة.

❖كما يجب عليه أيضا أن يتأكد من أنه بإمكانه تلبية مهمته بكل حرية لا سيما إزاء مسيري المؤسسة

ثانيا: الدخول إلى الوظيفة

بعد تلبية الاجتهادات الأولية وقبول التوكيل:

❖يجب على محافظ الحسابات أن يتأكد من شرعية تعيينه حسب الحالة من طرف المجلس العام العادي أو المجلس التأسيسي وفي حالة حضوره في المجلس التأسيسي الذي يعينه، يمضي القوانين العامة إما إذا تم تعيينه من طرف مجلس عام عادي يمضي المحضر مع الملاحظة "قبول التوكيل" و"إذا لم يحضر للمجلس يدلي بقبوله للمؤسسة كتابيا."

❖في كل أشكال التعيين يجب على محافظ الحسابات عند قبوله التوكيل، الإعلان كتابيا أنه ليس في وضعية التنافي ولا في حالة مخالفة شرعية أو تنظيمية.

❖يجب على محافظ الحسابات أن يعلم عن طريق رسالة مضمونة مع وصل الإيداع الجهة التي قامت بتعينه في ظرف 18يوما التالية لقبوله التوكيل.

❖قبل البداية في تنفيذ التوكيل يجب على محافظ الحسابات أن يرسل إلى المؤسسة المراقبة رسالة تشير إلى إجراءات تطبيق توكيل محافظ الحسابات. هذه الرسالة تشير إلى: مسؤولية المهمة، المتدخلين، طرق العمل المستعملة، فترات التدخل والآجال القانونية التي يجب احترامها، الآجال القانونية لإيداع التقارير، الأتعاب.

❖عند تنفيذ توكيله يجب على محافظ الحسابات الذي تم تعيينه حديثا أن يتصل بسلفه للحصول على كل معلومة تفيده في التكفل بتوكيله بطريقة صحيحة وشرعية.

❖-يجب على محافظ الحسابات المغادر أن يسهل لخلفه الدخول إلى الوظيفة وهذا عملا بمبدأ التضامن بين الزملاء.

❖وفي حالة تعدد محافظي الحسابات يلتزم كل واحد من هؤلاء احترام الإجراءات المشار إليها أعلاه وكأنه يتصرف لمفرده.

ثالثا: حالة رفض القبول

إذا تم استشعار محافظ الحسابات بالتكفل بتوكيل أو يحاط علما بتعيينه، رغم وقوعه تحت طائلة التنافي أو الممنوعات القانونية أو التنظيمية، عليه بإعلام المؤسسة بعدم اكتسابه للكفاءة القانونية لقبول هذا التوكيل (رفض مبرر) بواسطة رسالة مضمونة مع مثبت استلام وهذا في ظرف 18يوما من تاريخ عمله بهذا الأمر، إذا لم يكن محافظ الحسابات في حالة التنافي أو امتناع قانوني أو تنظيمي يرفض قبول التوكيل عليه بإتباع الإجراء المنصوص في القانون التجاري، واذا سبق وان قامت المؤسسة بإجراء الإشهار القانونية والتنظيمية عليه أيضا أن يطلب في رسالة رفضه لقبول التوكيل.

المطلب الثالث: إجراءات التعرف على المؤسسة

أولا: إجراءات التعرف بالمؤسسة

إن الطابع الدائم لمهنة محافظ الحسابات تفرض عليه ما يلي:

-إتباع طريقة للمراقبة والتأكد من مع كل العناصر للتعبير عن رأي معر حول الحسابات السنوية المعروضة لفحصه؛

-يجري الاتصالات الأولية للتعرف على مسؤولي كل المصالح ومحاورهم؛

-القيام بزيارات ميدانية يعرف من خلالها على موقع المؤسسة، نشاطها واهم وحداها؛

-إجراء مقابلات مع الموظفين المؤسسة ومختلف الأشخاص الذين يمكنهم تقدم معلومات؛

-تحليل الوثائق الداخلية والخارجية للمؤسسة والتركيز على الوثائق المالية

-أن تكون طريقة عمله مطابقة للكيفيات المهنية المقبولة على الصعيد الوطني والدولي؛

ثانيا: ابداء الراي حول القوائم المالية

معلومات المالية مطابقة ما هو مبين في ميزان المراجعة والميزانية محاسبية وجدول حساب النتائج أما الوثائق التي تم مراجعتها من طرف محافظ الحسابات تعطي الصورة الدقيقة للشركة كما تعطي معلومات مالية صحيحة لسنوات 2017،2018،2019

بناءا على الأعمال الي قام بها محافظ الحسابات تم المصادقة على صحة ومصداقية الحسابات الموجودة بالقوائم المالية لسنوات 2017،2018،2019

وذلك طبقا أحكام المادة 628من المرسوم التشريعي رقم 75-59من القانون التجاري المعدل والمتمم، (تازلي،2019).

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية لسنوات 2019،2017،2018.

جدول رقم (01) يوضح الميزانية المالية (الأصول)للسنة المالية للمؤسسة في 2019،2018،2017

البيان	2019			2018	2017
	المبلغ الإجمالي	الاهتلاكات	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي
الأصول الغير جارية					
التثبيتات المعنوية	101 000,00	101 000,00			
أراضي	/	/	/	/	/
بناءات	103600.00	72 520,00	31080.00	41 440,00	
تثبيتات عينية اخرى	119095023.40	75060841.44	44034181.96	/	/
تثبيتات جاري إنجازها	/	/		53 425 297,38	/
موجودات أصول مالية غير جارية	8157500.00	/	8157500.00	14 807 500,00	2 000 000,00
ضرائب مؤجلة للاصول	/	/	/	/	/
مجموع الأصول الغير جارية	127457123	75234361.44	52222761.29	**68 274 237,38**	**2 000 000,00**
الأصول الجارية	/	/	/	/	/
مخزونات	68156021.56	/	68156021.56	64 671 721,88	4 086 270,73
الزبائن	/	/	/	-735 788,58	24 377 577,44
المدينون الاخرون	3125899.25	/	3125899.25	3 083 657,92	617 822,09
الضرائب المؤجلة	16527066.60		16527066.60	1 296 085,06	9 063 412,50
الأصول المالية الجارية	/	/	/	/	/
الخزينة	8940241.30		8940241.30	14 632 148,66	-35 527 243,00
مجموع الأصول الجارية				**82 947 824,94**	**2 617 839,76**
مجموع العام للأصول	**224206352.14**	**75234361.44**	**148971990.70**	**151 222 062,32**	**4 617 839,76**

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

جدول رقم (02) الميزانية المالية (الخصوم) لسنة 2019،2018،2017

البيانات	ارصدة السنة المالية2019	ارصدة السنة المالية 2018	ارصدة السنة المالية 2017
رؤوس الأموال الخاصة	20 410 000,00	20410000.00	
الاحتياطات	367893.11	367893.11	/
النتيجة الصافية	-6 374 396,18	1291788.12	-30 720 177,20
ترحيل من الجديد	27877590.25	27877590.25	/
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	-13474093.32	-5807908.42	-30 720 177,20
الخصوم غير الجارية	32254620.54	11703977.92	
الإقتراضات والديون المالية	/	/	/
المؤونات والمنتجات المدرجة في حسابات سلفا	/	/	/
مجموع (الخصوم غير الجارية)	/	/	/
الخصوم الجارية	/	/	/
الموردون والحسابات المرتبطة	32254620.54	11703977.92	22 277 552,40
الضرائب	-3490223.24	1700649.00	3 490 223,24
الديون الأخرى	/	143625343.82	/
الخزينة الخصوم	-7756815.18		7 756 815,18
مجموع الخصوم الجارية	33524590.82	157029970.74	**33 524 590,82**
مجموع العام للخصوم	2804413.62	151222062.32	**2 804 413,62**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

المطلب الثاني: عرض جدول حساب النتائج حسب الطبيعة لسنوات 2019،2018،2017

البيان	2017	2018	2019
المبيعات والمنتوجات الملحقة	/	**180273010.00**	257 325 317,40
تغييرات المخزونات و المنتجات مصنعة و منتجات قيد الصنع	/	/	/
الإنتاج المثبت	/	/	/
اعانات الاستغلال	**185454.54**	**9295642.38**	7 918 674,32
1-انتاج السنة المالية	**185454.54**	**189568652.38**	**265 243 991,72**
مشتريات مستهلكة	**-64062168.00**	**-163715659.98**	-245 217 650,56
خدمات خارجية واستهلاكات الأخرى	**-240000.00**	**-840721.79**	-1 073 084,22
2-استهلاك السنة المالية	-64 302 168,00	**164556381.77**	**-246 290 734,78**
(2-1)القيمة المضافة للاستغلال	**-64 116 713,46**	**25 012 270,61**	**18 953 256,94**
أعباء المستخدمين	-6 919 015,94	**-13 199 374,60**	-16 358 769,42
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	-1 985,71	-603 226,00	-16 000,00
4-اجمالي فائض الاستغلال	-71 037 715,11	**11 209 670,01**	**2 578 487,52**
المنتوجات العملياتية	/	1 208 586,00	/
الأعباء العملياتية	/	/	-133 197,00
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة		-11 116 467,29	-10 101 475,42
استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	/	/	/

5-النتيجة العملياتية	-71 037 715,11	**1 301 788,72**	**-7 656 184,90**
-المنتوجات المالية	/	/	/
-الأعباء المالية	/	/	/
6-النتيجة المالية	/	/	/
7-**النتيجة العادية قبل الضرائب (5-6)**	**-71 037 715,11**		**-7 656 184,90**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	/	/	-10 000,00
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	/	/	/
مجموع منتوجات الأنشطة العادية	/	**190777238.38**	**265 243 991,72**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**-640621168.00**	**-1894854499.66**	**-272 910 176,62**
8-النتيجة الصافية للانشطة العادية	-64 062 168,00	1 291 788,72	**-7 666 184,90**
عناصر غير عادية منتوجات	/	/	/
عناصر غير عادية أعباء	/	/	/
8-النتيجة غير العادية **10-النتيجة الصافية للسنة المالية**	-64 062 168,00	**1 291 788,72**	**-7 666 184,90**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

المطلب الثالث: الميزانية المالية المختصرة لسنوات الثلاثة2017-2018-2019

بعد عرضنا للميزانية المالية لسنوات الثلاثة 2017-2018-2019نقوم ببعض التغييرات والتعديلات البسيطة وذلك للوصول للميزانية المالية المختصرة فتصبح عناصر الميزانية كما يلي:

-الأصول غير جارية = أصول ثابتة

-الأصول الجارية = أصول متداولة

-المخزونات الجارية = قيم الاستغلال

-حسابات الغير= قيم قابلة للتحقيق

-الحسابات المالية و ما شابهها = قيم الجاهزة

أما الخصوم تصبح كما يلي:

-رؤوس الأموال الخاصة = أموال خاصة

-الخصوم غير الجارية = ديون طويلة الأجل

-الخصوم الجارية = ديون قصيرة الأجل

من خلال ما قدمناه نقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة للسنوات الثلاثة:

أولا :الميزانية المالية المختصرة للأصول لسنوات 2019،2018:2017

الجدول رقم(04) الميزانية المختصرة للأصول للسنوات التالية (2019،2018،2017):

الأصول	2017		2018		2019	
	المبالغ		المبالغ		المبالغ	
الأصول الثابتة	2 000 000,00		68 274 237,38		52222761.96	
الأصول المتداولة	2 617 839,76		82 947 824,94		96749228.74	
قيم قابلة للتحقيق						
قيم الاستغلال	4 086 270,73		64 671 721,88		68156021.56	
قيم جاهزة	-35 527 243,00		14 632 148,66		8940241.30	
مجموع الخصوم	4 617 839,76		151 222 062,32		148971990.70	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

الجدول رقم(05)الميزانية المالية المختصرة خلال السنوات 2017، 2018، 2020

الخصوم	2017		2018		2019	
	المبلغ		المبلغ		المبلغ	
الأموال الدائمة						
الأموال الخاصة	30720177.20		-5807908.42		13474093.32	
ديون طويلة الاجل	0		0		0	
ديون قصيرة الاجل	157029970.74		157029970.74		162446084,02	
مجموع الخصوم	2804413.62		151222062.32		148971990.70	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من المؤسسة

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي

يعتبر تحليل القوائم المالية من أهم المواضيع الأساسية لمختلف المؤسسات الاقتصادية، التي تهدف إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية الأهمية البالغة لهذه المؤشرات، إلا أنها لا تكفي لمعرفة الوضع المالي الدقيق للمؤسسة ويستلزم على المؤسسة الاعتماد على نسب السيولة والربحية لأنها تعطي صورة حقيقية في تقييم الوضع المالي للمؤسسة، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى العناصر الآتية:

- تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي؛
- تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية؛

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي

لكي نصل إلى تحليل شامل عن وظيفة المؤسسة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد لا بد من المرور بعدة حسابات من بينها مؤشرات التوازن المالي.

أولا : حساب رأسمال العامل الدائم لسنوات 2019،2018،2017

العلاقة	2017	ملاحظة	2018	ملاحظة	2019	ملاحظة
رأس مال العامل الدائم=أموال دائمة-أصول غير الجارية	-30720177.20 -2 000 000,00 =-32720177.20	سالب	-5807908.42 -68274237.38 =-74082145.8	سالب	-13474093.32 -52222761.96 =-65696855.28	سالب

- ✓ **رأسمال العامل الدائم لسنوات 2019،2018،2017سالب يدل على ان الوضعية المالية للمؤسسة غير جيدة وليس لديها هامش امان وبالتالي عدم قدرتها على سداد الديون قصيرة الاجل.**

ثانيا: حساب رأسمال العامل الصافي الإجمالي

العلاقة	2017	الملاحظة	2018	الملاحظة	2019	الملاحظة
رأس مال العامل الخاص=رؤوس الأموال الخاصة-أصول غير جارية	-30720177.20 -2000000.00 -32720177.2=	سالب	-5807908.42 68274237.38- -74082145.8=	سالب	-13474093.32 52222761.96- -65696855.28=	سالب

- ✓ رأسمال العامل الدائم للسنوات2017؛2018؛2019سالب وهذا يدل على ان الوضعية المالية للمؤسسة ليست جيدة وتعرف صعوبات مالية في الأجل القصير لأنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند مواعيد استحقاقها وبالتالي عليها اتخاذ قرارات تصحيحية لتحقيق الاستقرار المالي.

ثالثا: حساب الرأسمال العامل الاجنبي:

العلاقة	2017	الملاحظة	2018	الملاحظة	2019	الملاحظة
رأس مال العامل الأجنبي=الخصوم غير الجارية+الخصوم الجارية	**33 524 590,82**	**موجب**	**157 029 970,74**	**موجب**	**162 446 084,02**	**موجب**

- ✓ رأس المال العامل الأجنبي في تزايد من السنة 2017إلى السنة 2018والى سنة 2019وهذا راجع إلى ارتفاع الديون طويلة الأجل.

رابعا :حساب رأسمال العامل الأجنبي :

العلاقة	2017	الملاحظة	2018	الملاحظة	2019	الملاحظة
رأسمال العامل الأجنبي =مجموع الأصول الجارية	96 749 228,74	موجب	82 947824,94	موجب	96 749 228,74	موجب

✓ رأسمال العامل موجب هذا يدل على ان اجمالي الأصول الجارية كبيرة وحركة المخزون في حالة اتساع.

خامسا: حساب احتياج رأسمال العامل الصافي الإجمالي :

العلاقة	**2017**	**الملاحظة**	**2018**	**الملاحظة**	2019	**ملاحظة**
احتياج رأس مال العامل= (الأصول الجارية-القيم الجاهزة) - (الخصوم الجارية-المستحقات الفورية)	**-2617839.76 -35527243- 33524590.82- 7 756 815,18 = 12377307.12**		**-82947824.94 -14632148.66- 157029970.74- 0= -88714294.42**		**96749228.74 -8940241,30- 162446084,02-0 =-74637096.56**	

✓ احتياجات رأس مال العامل في السنوات في السنة 2017موجبة وهذا يدل على على ان المؤسسة لها القدرة على تغطية ديونها قصيرة الاجل باعتمادها على جزء من اصولها المتداولة ما بالنسبة لسنوات 2018،2019 فهي سالبة هذا يعني أن احتياجات التمويل اقل من موارد التمويل وفي حالة الموارد تغطي الاحتياجات، لذا فالمؤسسة بغير حاجة إلى رأس مال عامل موجب لمواجهة الأخطار المحتملة.

خامسا :حساب الخزينة

العلاقة	2017	الملاحظة	2018	الملاحظة	2019	الملاحظة
الخزينة=القيم الجاهزة-المستحقات الفورية	-35 527243,00-7 756 815,10=-43284085.1	سالب	14 632148.62	موجب	8940241.28	موجب
لخزينة= رأس مال العامل الصافي الاجمالي-احتياج من رأس مال العامل	-74082145.8	سالب	- 74082145.08--88714294.42=14 632148.62	موجب	-65696855.28--74637096.5=8940241.28	موجب

- ✓ الخزينة للسنوات 2019،2018،2017سالبة وهذا يدل على ان حجم الأموال الفائضة بعد تمويل الاستخدامات الثابتة كان اقل من احتياجات دورة الاستغلال للتمويل طويل الاجل ،مما أدى الى عجز في خزينة المؤسسة التي تفاقم عجزها مع مرور السنوات نظرا لتزايد الاحتياجات من سنة الى أخرى.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

النسب المالية من أهم الوسائل والأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية حيث تهتم بقياس العلاقات بين القوائم المالية وتتمثل فيما يلي:

أولا: نسب الهيكلة

العلاقة	2017	ملاحظة	2018	ملاحظة	2019	ملاحظة
نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة/الأصول غير الجارية	-30720177.2/ 2 000 000,00 =-15.36	1<	-5807908.42/ 68 274 237,38 =-0.085	1>	-13474093.32 /52222761.96 =-0.25	1>
نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة/الأصول غير الجارية	-30 720 177,2 2 000 000,00/ =-15.35	1<	-5807908.42/ 68 274 237,38 =-0.085	1>	-13474093.32 /52222761.96 =-0.25	2>
نسبة الاستقلالية المالية= أموال خاصة/مجموع الديون	-30 720 177,2 33 524 590,8/ =-0.916	2<	-5807908.42/ 157 029 970,7 =-0.036	2>	-13474093.32/ 162 446 084,02 =-0.082	2>
نسبة القدرة على السداد الديون/3الميزانية3=	-30 720 177,2 2 804 413,62/ =-10.95	0.5<	-5807908.42/ 151 222 062,3 =-0.038	0.5<	-13474093.32/ 162 446 084,02 =-0.082	0.5<

- ✓ **التعليق على نسب الهيكلة**

بالنسبة للسنوات 2019،2018،2017الوضعية ليست جيدة لكل النسب والمؤسسة غير قادرة على تجنب الحالات الطارئة واتخاذ القرارات المالية فيما يخص الخطط المستقبلية وكذلك عدم تمتعها بالاستقلالية المالية وهذا يجعلها غير مؤهلة للحصول على قروض.

ثانيا: نسب السيولة

العلاقة	2017	الملاحظة	2018	الملاحظة	2019	الملاحظة
نسبة التداول=الأصول الجارية/الخصوم الجارية	2 617839,76 /33 524 590,82 =0.078	1<	82 947 824,94/ 157 029 970,74 =0.52	1<	96 749 228,74 /162 446 084,02 =0.595	1<
نسبة السيولة السريعة=(الأصول الجارية-مخزونات ومنتجات قيد الصنع) الخصوم/ الجارية	(2 617 839,76- 4 086 270,73)/ 33 524 590,82 =-0.043	0.5<	(82 947 824,94- 64 671 721,88)/ 157 029 970,74 =0.116	-0.3 0.5	(96 749 228,74- 68 156 021,56)/ 162 446 084,02 =0.176	-0.3 0.5
نسبة النقدية = القيم الجاهزة/ الخصوم الجارية	-35 527 243,00/ 33 524 590,82 =-1.05	1>	14 632 148,66/ 157 029 970,74 =0.931	1>	8 940 241,30/ 162 446 084,02 =0.055	1>

✓ التعليق على نسب السيولة

نسب السيولة لسنوات الثلاث غير مقبولة نبدأ بنسبة التداول التي كانت اقل من الواحد وهذا يعني عدم قدرة الأصول الجارية على تغطية الخصوم الجارية وبالتالي فهي لم تحقق مبدا التوازن ،أما كل من نسبة السيولة السريعة ونسبة النقدية فهي منخفضة مما يجعلها تضع اموالا معتبرة داخل الخزينة دون استثمارها.

ثالثا :نسب المردودية

العلاقة	2017	ملاحظة	2018	ملاحظة	2019	ملاحظة
نسبة المردودية المالية=النتيجة الإجمالية/رؤوس الأموال الخاصة	**-64 062168,00/ -30 720 177,20 =2.08**	**موجب**	**1 291 788,72/ -5 807 908,42 =-0.22**	سالب	**-7 666 184,90/ 13 474 093,32 =-0.56**	سالب
نسبة المردودية الاقتصادية= النتيجة الصافية/3الاصول	**-64 062168,00/ 4 617 839,76 =-13.87**	**سالب**	**1 291 788,72/ 151 222 062,32 =0.008**	**موجب**	**-7 666 184,90/ 148971990.70 =-0.051**	سالب
نسبة المردودية التجارية=النتيجة الاجمالية/رقم الاعمال	**-64 062168,00/ 0 =0**	**معدوم**	**1 291 788,72/** 180 273 010,00 **=0.0071**	**موجب**	**-7 666 184,90/** 257 325 317,40 **=-0.0297**	**سالب**

- ✓ **التعليق على نسب المردودية:**

نسب المردودية المالية والتجارية والاقتصادية سالبة وذلك راجع الى النتيجة الغير محققة او التسيير الغير جيد لأصولها الغير جارية والجارية والناتج عن عدم تحكمها في دورة الاستغلال، وعلى العكس كانت النسب موجبة والتي تساعد المؤسسة في الحصول على أموال لتجديد وسائل انتاجها بالإضافة الى حسن استغلال أصول المؤسسة في توليد الأرباح

خلاصة الفصل:

من خلال قيامنا بدراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات، تم التعرف على طريقة عمله وكيفية اعداد القوائم المالية من اجل تحديد الأهداف المسطرة، حيث لاحظنا ان التدقيق المالي يساعد في تحليل القوائم المالية وبالتالي التعرف على وضعية المؤسسة ،وكذا الصعوبات التي تواجهها مستقبلا.

الخاتمة

خاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع فعالية التدقيق المالي على تحليل القوائم المالية حيث يعتبر موضوع التدقيق المالي من المواضيع التي نالت اهتمام الباحثين والمهنيين في مجال تدقيق الحسابات، والتحليل المالي، خاصة في ظل التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال.

واعتماد التدقيق المالي لمعايير تتحكم في كيفية أدائه والتي تتمثل في معايير الشخصية والتي تتعلق بالمدقق في حد ذاته ومعايير العمل الميداني التي تضبط العمل الميداني ومعايير اعداد التقارير التي تساعد في ابداء الراي حول صحة القوائم المالية، اذ يلعب التدقيق المالي دور كبير في إضفاء الشفافية والموثوقية على صحة المعلومات والبيانات المالية الموجودة في القوائم المالية، بدرجة تصبح تعبر عن الصورة الحقيقية عن المؤسسة وتساعد أصحاب المصالح في اتخذ قراراتهم.

ومن خلال معالجة إشكالية البحث التي تدور حول ما مدى فعالية التدقيق المالي على تحليل القوائم المالية تم التوصل الى ان للتدقيق المالي يمثل ضمان أكبر حول مصداقية القوائم المالية في ظل تمتع المدقق بالاستقلالية والحياد في ابداء الراي.

وعليه يمكن اختبار صحة الفرضيات الواردة في مقدمة هذه الدراسة في التالي:

أولا: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى التدقيق المالي هو عملية فحص للقوائم المالية مع ابداء راي حول المعلومات المالية التي تحتويها من خلال الفصل النظري الأول توصلنا الى ان النظرية صحيحة.

-2 الفرضية الثانية: توفر القوائم المالية هي مخرجات النظام المحاسبي وتعبر عن المركز المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة من خلال الفصل النظري الثاني توصلنا الى ان النظرية صحيحة.

3-الفرضية الثالثة يساعد ابداء راي محافظ الحسابات بشان القوائم المالية على تحليلها والتنبؤ بالتعثر المالي من خلال الفصل الثالث استنتجنا ان الفرضية الصحيحة .

اما النتائج المتوصل اليها

ثانيا: نتائج الدراسة

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- التدقيق المالي هو عملية فحص للقوائم المالية مع ابداء راي حول المعلومات المالية التي تحتويها؛

-الرقابة الداخلية تعد من الأولويات التي يرتكز عليها محافظ حسابات في عملية التدقيق؛

-يجب على التدقيق المالي مراعات ثلاث معايير وهي معايير الشخصية معايير العمل الميداني ومعايير اعداد التقارير،

-القـوائم الماليـة التي تـم المصـادقة عليهـا مـن طـرف محـافظ حسـابات لا تخـدم مصـالح المؤسسـة فقـط بـل تتعدى الى كل الأطراف ذات العلاقة؛

-التحليـل المـالي هـو عبـارة عـن عمليـة معالجـة البيانـات الماليـة المتاحـة للمؤسسـة للحصـول علـى معلومـات تساعد في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء المالي؛

-مـن خـلال اسـتخدام التحليـل المـالي لقـائمتي الميزانيـة 2019،2018،2017لاحظنـا تراجـع في مبـالغ الأصـول والخصوم وهذا يعني ان المؤسسة تواجه صعوبات؛

-عنـد تطبيـق نسـب الماليـة علـى القـوائم الماليـة: نسـب الهيكلـة، نسـب السـيولة، نسـب المردوديـة تأكـدنا ان المؤسسة تواجه صعوبات تهدد استمراريتها؛

ثالثا: التوصيات

من خلال النتائج المتوصل اليها نقترح على المؤسسة التوصيات التالية:

-يجـب علـى المؤسسـة التسـريع مـن دوران المخزونـات والعمـلاء لتسـديد ديونهـا قصـيرة الاجـل أو تبطيئ دوران الموردين.

-يجـب علـى المؤسسـة ان تجعـل عمليـة التنبـؤ بـالتعثر جـزءا مـن حياتهـا التشـغيلية حتى يمكنهـا ان تتعـرف علـى مراحله

-يجـب علـى المؤسسـة التغييرمـن سياسـتها الماليـة وهـذا عـن طريـق التنـازل علـى احـد الاسـتثمارات أو الرفـع في رأسمال لطرح الأسهم

-علـى القـائمين علـى اتخـاذ القـرارات في المؤسسـة حضـور النـدوات العلميـة لأخـذ معـارف خبـرات عـن كيفيـة استخدام أساليب التنبؤ بالتعثر المالي ؛

-دراسـة إمكانيـة تطـوير التحليـل المـالي مـن خـلال التحليـل الكمي للبيانـات حتى يتسـنى للمؤسسـة معرفـة الوضع المالي والتنبؤ بالتعثر المالي؛

افاق الدراسة:

هنـاك بعـض الجوانـب الهامـة التـي لهـا صـلة بالموضـوع التـي نقترحهـا بـان تكـون إشـكالية لمواضـيع بحث قادمة:

-العوامل المؤثرة على مصداقية القوائم المالية؛

-أثر التدقيق المالي على الإفصاح في القوائم المالية؛

أثر نزاهة المدقق الخارجي في تحسين مصداقية القوائم المالية.

قائمة المراجع

المراجع اللغة العربية(الكتب والبحوث العلمية) :

- الدكتور عبد الوهاب شحاته نصر دكتور شحاته، **المراجعة الخارجية**، كلية التجارة، قسم المحاسبة جامعة الإسكندرية، مصر،2006/2005
- إيهاب نظم إبراهيم، التدقيق **القائم على تقييم مخاطر الاعمال**، الأردن، مكتبة المجمع لعربي للنشر والتوزيع،2009
- خالد امين، **علم تدقيق الحسابات**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
- عوض لبس فتح الله الديب شحاتة السيد شحاتة، أصول **المراجعة الخارجية**، دار التعليم العلمي، الإسكندرية، مصر،2013
- محمد طواهر التهامي مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق حسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجزائر، ط3 ،2006.
- محمد سمير الصبان وعبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2002.
- - العمرات احمد صالح ،**المراجعة الداخلية الاطار النظري والتطبيقي والمحتوى السلوكي** دار النشر والتوزيع ،عمان ،الأردن 1990.
- مسعود صديقي، أحمد نقار، **المراجعة الداخلية**، مطبعة مزوار الوادي الجزار ط 2011،
- نعمة كاظم محسن حسن **دور الرقابة الداخلية في حماية أصول واموال المنظمة**، دراسة تطبيقية في جامعة بابل للعلوم الإنسانية،2008.
- -عبد الرحمن بابنات، ناصر درداي عدون، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** دار المحمدية، الجزائر،2008.
- رافت سلامة محمود احمد يوسف كلبونة عمر محمد، علم **تدقيق الحسابات النظري**، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان الأردن ط2
- سليمان سند سبوع، **اثر هياكل الرقابة الداخلية وفقا لاطار هيئة coso** ،على اهداف الرقابة حالة الشركات الأردنية الصناعية،2011.
- وفيق مصطفى أبو رقبة، عبد الهادي اسحق المصري، **تدقيق ومراجعة الحسابات**، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1،2014.
- قاسم محمد عبد الله البعاج، »**تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في وحدات قطاع التعليم العالي دراسة تطبيقية في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي جامعة القادسية**" كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، ع4، جامعة القادسية العراق،2011.

قائمة المراجع

- أحمد حلمي جمعة، **الريادية في المحاسبة والتدقيق**، دار الصفاء، عمان، ،2011
- امين السيد أحمد لطفي، **دراسات المتقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد**، دار الجامعية، الاسكندرية، 2007،
- هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النررية و التعمية**، ط ،3دار وائل، الأردن،2006.
- محمد سمير الصبان وعبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية**، دار الجامعية، الإسكندرية، ،2002.
- غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة**، دار المسيرة، الأردن، ،2006.
- خلدون إبراهيم الشديفات، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ،2010
- طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية**، الدار الجامعية، الأردن، ،2006
- هيثم محمد الزغبي، **الادارة والتحليل المالي**، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن،2009.
- هيني قان جريوننج، ترجمة طارق عبد العال، **معايير التقارير المالية دليل لتطبيق**، الدار الدولية الثقافية، مصر، ،2006.
- طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ،2006.
- يوسف محمود جربوع، **نظرية المحاسبية**، حقوق الطبع والتأليف محفوظة، الطبعة الثانية ،2014.
- وليد ناجي الحيالي؛ **الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي** مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع؛ عمان؛2004؛ ص16
- منير شاكر محمد وأخرون، مدخل **لصناعة القرار**؛ دار وائل للنشر؛ الأردن؛2005.
- عبد الناصر نور وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2008،
- خلدون إبراهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ،2001..
- جمال توفيق، **مذكرات في التحليل المالي**، دار النهضة العربية، مصر، ،1996
- حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ،2006.
- ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)**، دار محمدية العامة، ،1999.
- منير ابراهيم الهندي، **الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)**، الناشر للمكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة 2000،
- -وليد ناجي، **الاتجاهات الحديثة في ظل التحليل المالي**، إثراء النشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ،2009.
- عاطف جابر، طه عبد الرحيم، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ،2008.

- أيمن الشنطي وآخرون، **مقدمة في الادارة والتحليل المالي**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، ،2010
- عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي ،2008.
- جميل أحمد توفيق، اساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت،
- عميروش إيمان (2017) **مدى استخدام الاجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق**، الجزائر كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف.
- حاتم محمد الشيشني: **اساسيات المراجعة**، المكتبة العصرية، مصر،2007،.

قامة المراجع باللغة الأجنبية:

- ETIENNE,B L'audit interne pourquoi et comment ,les éditions d'organisation ,France ,1989,p20.
- [1] 1-JEAN Lenard, les bases d'analyse, les Editions D'organisation, 1997, p : 112
- BURLAUD A(2019) Jun ,l'auditeur et la question de la continuité d'exploitation en période de crise économique ;Romania, Bucarest.

المذكرات

- عامر الحاج دحو **التدقيق القائم على تقييم الرقابة الداخلية ودوره في أداء المؤسسة** (أطروحة دكتورا) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أحمد دراية، ادرار، الجزائر،2018.
- الياس بدوي، **دور تطبيق النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية في معال ة أثر التضخم من القوائم المالية**، مذكرة، ماجيستر، غير منشورة، بسكرة، 2010- 2009 .
- سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم وافصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة الدكتوراه تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، ،2014/2015
- سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، ،2012/2013.

المجلات:

- حاتم كريم كاظم، رزاق صادق رزاق، «**دور المدقق في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وأثره في تحديد حجم عينة التدقيق** (دراسة تحليلية في مديرية تربية محافظة النجف الأشرف) »، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، ع ،33جامعة كربلاء، العراق، 2012 .
- ساكر ظاهر عمر أمين، «**تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التجارة الالكترونية**» ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ،1جامعة كركوك، العراق، ،2012.

- بوطورة فضيلة، بقة الشريف، «**دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**»، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ع1،جامعة المثنى،العراق2015.
- سليمان سند السبوع، «**أثر هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لإطارCOSO على أهداف الرقابة حالة الشركات الصناعية الأردنية**»، مجلة دراسات العلوم الإدارية، ع ،2الجامعة الأردنية، الأردن،2011.
- ثامر محمد مهدي، «**أثر استخدام الحاسب الإلكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية**»، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، ع ،4جامعة القادسية، العراق، 2010.
- محمد سمير دهيرب« **تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق لجنة اعتماد نموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية ومدى إمكانية تطبيقه في الخدمة والإنتاجية في القطاع**»، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط العراق2012.
- نجم عبد عليوي الكرعاوي، «**تقويم أنظمة الرقابة الداخلية في قطاعات وزارة التربية دراسة تطبيقية قسم الرقابة والتدقيق الداخلي للمديرية العامة لتربية القادسية**»، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، ع ،4جامعة المثنى، العراق، ،2012.
- [1]بشرى عبد الله المشهداني، أقدم على صام محمد علي الياور، «**دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال بالتطبيق على عينة من المصارف الخاصة في العراق**»، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع ،93جامعة بغداد، العراق، ،2012.
- عمر علي كامل الدوري، «**دور معايير التدقيق في تقليص فجوة التوقع**»، مجلة المنصور، ع ،24جامعة المنصور، بغداد، العراق، ،2010.
- [1]زياد هاشم السقا، »**متطلبات التدقيق البيئي في ضوء معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما،GAAS)** «مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، ع ،7جامعةالأنبار، العراق،2011،
- سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم وافصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة الدكتوراه تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، ،2014/2015ص64
- [1]لطيف زيود ماهرتقويم أداء المصارف؛ استخدام **ادوات التحليل المالي**، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 27؛ العدد 4
- سامة هادي حمودي عبد القادر **تقويم أنظمة الرقابة الداخلية على مشتريات باستخدام معاينة الصفات**، بحث تطبيقي في معهد الإدارة مجلة الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد العراق ،2013
- بشير عبد العباس محمد البياتي، «**الرقابة الفاعلة ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي**»، مجلة كلية التراث الجامعة، ع 23جامعة كلية التراث، العراق2013.
- 18-فيحاء عبد الخالق يحيى البكوع، منهل مجيد أحمد، «**تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية دراسة نظرية تحليلية**»، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع ،91جامعة بغداد، العراق، 2012.

- فداء عبد المجيد صبار، « **مدى التزام شعب الرقابة والتدقيق الداخلي في الجامعات الحكومية بالمعايير المهنية الحديثة** » ، مجلة كلية المأمون الجامعة « جامعة المأمون، العراق،2012

الملخص:

يعتبر التحليل القوائم المالية من اهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة كونه يوفر لها المعلومات المالية التي تساعدها في اتخاذ القرارات الصحيحة غير ان هذه المعلومة لا يمكن الثقة بها الا إذا تم المصادقة عليها من طرف جهة محايدة .

تعالج هذه المذكرة فعالية التدقيق المالي على تحليل القوائم المالية متطرقين بذلك الى الإطار المفاهيمي للتدقيق المالي يليها ممارسات التدقيق المالي وعلاقتها بتحليل القوائم المالية كما تم اسقاط الجانب النظري من خلال الزيارة الميدانية لمكتب محافظ الحسابات بولاية مستغانم توصلنا من خلاله الى ان للتدقيق المالي دور هام في تحليل القوائم المالية وذلك من خلال إضفاء الجودة والشفافية على القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية:

التدقيق المالي، التحليل المالي، القوائم المالية، محافظ حسابات.

Abstract :

The analysis of Financial statements is considered one of the Most important operations carried out by the institution, as it provides it with financial information that helps it to make the right decisions. However, this information can not be trusted unless it is approved by a neutral party. This note deals with the effectiveness of financial auditing on the analysis of financial statements. Thus, to the conceptual Framework of the financial audit, followed by the financial audit practices and their relationship to the analysis of the financial statement. The theoretical aspect was also dropped through the field study, the office of the accounts governor of the state of Mostaganem, where we found that the financial audit is of great importance in the analysis of the financial statements, by imparting quality and transparency to the financial statements.

Keywords :

Financial auditing, financial statements, accounts governor.